الحدث

تصر روسيا على استكمال حربها في أوكرانيا، مشددة هجومها في دونباس، بالتوازي مع رفض خطة السلام التي قدّمتها إيطاليا، وذلك فيما تتزايد الاتهامات لفلاديمير بوتين باستغلال الحصار على موانئ أوكرانيا للضغط على العالم عبر التسبب بأزمة غذاء عالمية

غزو أوكرانيا

روسيا ترفض مبادرة السلام الإيطالية

للحديث تتمة...

الأردن... استهداف أبعد من المخدرات

ناصر السهلي

تزايد قلق الأردن أخيراً من وصول مليشيات إيران إلى حدوده الشمالية مع الجنوب السوري. ويبدو أن مخاوف عمّان ليست فقط لإصرار البعض على تحويل الدولة الأردنية إلى معبر ومستقر للمخدرات، فالنفي الرسمي من قبل النظام السوري لوجود كارتيلات تصنيع الكبتاغون وتصديره، تكذبه تقارير أمنية غربية متخصصة، ومصادرة شحنات ضخمة، عربياً وأوروبياً. فتلك لم تعد مجرد أعمال مهربين يحشون الفاكهة بالمخدرات نحو الخليج وغيره، بل إن كارتيلات التصنيع، بات ارتباطها بنظام دمشق، الذي يعيش على أوكسجين إيراني-روسي، وعجز رسمي عربي، أعمق من مجرد تخمين وتكهّن، على الأقل منذ 2018.

فمنذ اندلاع الثورة السورية في ربيع 2011، لم يكن التدخل الإيراني سرياً، وعلى الرغم من ذلك يعيد السياسات العربية تتغاضى، وتقرأ ثورة السوريين باعتبارها «الأخطر». والنتائج باتت واضحة، وتتجه نحو كوارث أخرى في قلب المجتمعات العربية.

فعودة المراهنة الأردنية على روسيا هي السياسة ذاتها التي انتُهجت من البعض الخليجي، على أمل تقليم أظافر الحرس الثوري الإيراني في سورية. مع العلم أن ما قدمته سياسة موسكو، بالتعاون الوثيق مع أذرع طهران، أنتج الوقائع الكارثية، بتغيير ديمغرافي- طائفي، واستغلال بشع لفقر البشر وجوعهم.

عوض مواجهة العرب للعبث الإيراني بدم ومستقبل السوريين، وغيرهم في المنطقة، توهّم البعض بصيغة «إعادة تأهيل بشار الأسد». وبدل المراهنة على الشعب السوري، أنتجت سياسة العداء لمطالب الغرب الحرية هذا الواقع المأساوي، الذي تأسس على سياسة الهمس والخشية من ارتفاع الصوت السياسي والدبلوماسي، بحجة عدم الوقوع في محظورات التوصيف الطائفي، على الرغم من أن من أطلق شعار السيطرة على عواصم عربية لم يخجل من إعلانه ومن طبيعة القوى المسيطرة.

الوقائع تتحدث عن نفسها، من صنعاء إلى بغداد ودمشق وبيروت. فاستمرار السماح بالعبث يُبشّر للأسف بمزيد من كوارث تفكيك الدول إلى كيانات تابعة، وليس من خلال «مشروع كونداليزا رايس» (وزيرة الخارجية الأميركية السابقة)، بل بانتشار أذرع طهران لزرع الفوضى عبر الحدود العربية.

ببساطة، ما يكشف عنه الأردن اليوم، وبالبعض في الخليج العربي، اكتشفه بسطاء السوريين والعراقيين منذ سنوات طويلة. والتعويل على عوامل خارجية للتغيير يعني تأجيل مواجهة الحقائق الأشد وطأة مستقبلاً.

رفعت روسيا حدة هجومها في الشرق الأوكراني، ساعية لحسم المعركة والسيطرة على دونباس، في الشهر الرابع من اجتياحها، والذي يبدو أنها مصرّة فيه على فرض الوقائع الجديدة وتحديداً اعتراف العالم بانفصال القرم وإقليمي لوغانسك ودونيتسك عن أوكرانيا، رافضة أي دعوات لوقف الحرب، وآخرها اعتبار الخطة التي قدّمتها إيطاليا للسلام «غير جدّية». يتزامن ذلك مع ارتفاع الانتقادات لموسكو على خلفية حصارها للموانئ الأوكرانية ومنع خروج صادرات الحبوب، بما يهدد بأزمة غذاء عالمية، لتوجّه بريطانيا اتهاماً للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمطالبة العالم بقدية مقابل الحصول على الغذاء.

واعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في مقابلة مع قناة «آر تي» الروسية بُثّت أمس الخميس، أن خطة السلام التي اقترحتها إيطاليا قبل أيام في شأن أوكرانيا ليست «جدّية»، وقال لافروف إنه لم يعلم بمضمون الخطة إلا عبر الإعلام، إذ إن نصّ الاقتراح لم يُرسل إلى موسكو، علماً أن نائبه أندريه رودينكو كان قد قال الاثنين إن روسيا تلقت خطة السلام التي اقترحتها إيطاليا وتدرسها. وقال لافروف: «يرد في الخطة أن شبه جزيرة القرم ومنطقة دونباس تعودان إلى أوكرانيا مع حكم ذاتي واسع». وأضاف: «لا يمكن لسياسيين جدّيين يريدون نتائج، طرح أمور كهذه، من يقومون بذلك هم الذين يريدون الترويج لأنفسهم أمام ناخبيهم»، في انتقاد ضمني لوزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو. واعلن دي مايو الجمعة، أن بلاده اقترحت على الأمم المتحدة تشكيل «مجموعة تيسير دولية» لمحاولة التوصل إلى وقف لإطلاق النار «خطوة بخطوة» في أوكرانيا، لم تنشر تفاصيل هذه الخطة بعد، لكن وفقاً لصحيفة «لا ريبوبليكا» الإيطالية فإن الوثيقة المفصلة تنص على أربع مراحل: وقف لإطلاق النار في أوكرانيا ونزع الأسلحة على الجبهة، مفاوضات بشأن وضع أوكرانيا التي ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي وليس حلف شمال الأطلسي، اتفاقية ثنائية بين أوكرانيا وروسيا بشأن شبه جزيرة القرم ودونباس (ستتمتع هذه الأراضي المتنازع عليها بحكم ذاتي كامل ولكنها ستكون تحت سيادة أوكرانية)، وإبرام اتفاقية سلام وأمن في أوروبا متعددة الأطراف بهدف رئيسي هو نزع السلاح ومراقبة الأسلحة ومنع نشوب نزاعات. بالتوازي مع ذلك، قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أمس إن موسكو تتوقع من كييف تلبية مطالبها، مضيفاً أن أوكرانيا يجب أن تكون على دراية بالوضع من أجل إجراء محادثات السلام. وكان بيسكوف يرد على تعليقات وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر الذي اقترح هذا الأسبوع في منتدى دافوس أن تسمح أوكرانيا لروسيا بالاحتفاظ بشبه جزيرة القرم التي ضمتها في 2014. وأعلن بيسكوف للصحافيين أنه يتوقع أن تعترف أوكرانيا بالوضع الحالي، «وفهم الوضع الحقيقي القائم بحكم الأمر الواقع».

من جهته، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إنه لم يعد يوجد أي «شرطي عالمي» يمكنه أن يمنع البلدان من انتهاج سياسة مستقلة. وأضاف في كلمة خلال مشاركته عبر الفيديو في المنتدى الاقتصادي الأوراسي أمس: «لا ينحصر الأمر في روسيا والصين فحسب، بل في أن المزيد والمزيد من بُلدان العالم تريد، وستقوم بممارسة سياسة أن من يحاول عزل روسيا يضر بنفسه أولا. هذه العملية العالمية الطبيعية، ليست لديه القوة الكافية. وستختفي الرغبة في ذلك». وحذر الدول الغربية من مصادرة الممتلكات الروسية في الخارج، وقال إن «سرقة ممتلكات الآخرين لا تؤدي أبدا إلى الخير».

وأشار بوتين إلى أن مثل هذه التصرفات تضر في المقام الأول بمن يقوم بهذه الأعمال. ولفت إلى أن العقوبات تضر بالاقتصاد العالمي وليس فقط بالروسي، مشدداً على أن من يحاول عزل روسيا يضر بنفسه أولا. مقابل ذلك، كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن يقول في كلمة له أمس إن بوتين فشل في تحقيق أهدافه، إذ وحّد دول حلف شمال الأطلسي واضعف بلاده، مع تحذيره من أن أسس النظام العالمي في خطر، وأن بوتين يشكل خطراً واضحاً.

وفي السياق، أعرب المستشار الألماني أولاف شولتز عن «قلقه» بأن روسيا لن تكسب الحرب في أوكرانيا، مؤكداً أيضاً أنه لن يُسمح لبوتين «بإملاء» شروط السلام. وأضاف: «لن يكون هناك سلام مفروض... لن تقبل أوكرانيا هذا ولن تقبله نحن». وقال شولتز في خطاب ألقاه أمام المنتدى الاقتصادي في دافوس: «يجب ألا يكسب بوتين الحرب. أنا على ثقة بذلك: لن يكسبها». وأضاف أن الرئيس الروسي «لم يحقق أساساً أهدافه الاستراتيجية»، معتبراً أن «اجتياح كل أوكرانيا» يبدو الآن «أبعد مما كان عليه عند بداية الهجوم». وشدد على «أننا لا نقوم بشيء يمكن أن يؤدي إلى دخول طرف شمال الأطلسي الحرب لأن ذلك سيعني مواجهة مباشرة بين قوى نووية». ميدانياً، أعلنت أوكرانيا أن شدة المعارك في منطقة دونباس بلغت «حدّها الأقصى». وقالت نائبة وزير الدفاع الأوكراني غانا ماليار في مؤتمر صحافي: «تقتحم قوات العدو مواقع قواتنا في عدة اتجاهات وفي الوقت نفسه. تنتظرنا مرحلة طويلة وبالغة الصعوبة من القتال». وتابعت: «لا يزال الوضع صعباً وينذر بمزيد من التدهور».

وكما أعلنت السلطات الأوكرانية أمس أن روسيا قصفت أكثر من 40 بلدة في منطقة دونباس ودمرت بعض المباني المرتفعة، وأرسلت روسيا آلاف القوات إلى المنطقة، حيث تهاجم من ثلاث جهات على أمل تطويق القوات الأوكرانية المتمركزة في مدينة سيفيرودونيتسك على الضفة الشرقية لنهر سيفيرسكي دونيتس ومدينة ليسيتشانسك المقابلة لها على الضفة الغربية. وسيؤدي سقوطهما إلى وقوع منطقة لوغانسك بأكملها تحت السيطرة الروسية. وقال مستشار وزارة الداخلية الأوكرانية فاديم دنيسنكو في إفادة: «كل شيء يتركز الآن في دونباس». وأضاف أن الوضع شديد التوتر، حيث تحاول 25 كتيبة روسية حصار القوات الأوكرانية. في المقابل، دعا رئيس «جمهورية دونيتسك الشعبية» الانفصالية المدعومة من روسيا، دنيس بوشيلين، إلى تسريع العملية العسكرية في دونباس. وقال إن كييف منعت إمدادات المياه عن المدن الرئيسية في شمال المنطقة. كما نقلت وكالة «تاس» الروسية عن المسؤول في لوغانسك الموالي للروس، رودبون ميروشنيك أن عدد أسرى الحرب الأوكرانيين المحتجزين في لوغانسك ودونيتسك الانفصاليتين يزيد يومياً. وأضاف: «هناك الكثير من الأسرى. العدد الكلي الآن في نطاق 8 آلاف. هذا كثير، ويزيد يومياً بالمئات».

يترافق هذا الوضع مع استمرار الاتهامات لموسكو بالدفع نحو أزمة غذاء عالمية عبر فرض حصار على الموانئ الأوكرانية. واتهمت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، الرئيس الروسي بمطالبة العالم بفدية مقابل الحصول على الغذاء. وقالت تراس خلال زيارة للبوسنة أمس: «إنه لشيء مفزع تماماً أن يحاول بوتين فرض فدية على العالم، وهو في الأساس يستخدم الجوع ونقص الغذاء لدى أفقر الناس في جميع أنحاء العالم كسلاح». وأضافت: «ببساطة لا يمكننا السماح بحدوث ذلك. على بوتين رفع الحصار عن الحبوب الأوكرانية». وقالت تراس: «لا يمكننا رفع العقوبات وأي نوع من المهادنة من شأنه ببساطة أن يقوي شوكة بوتين في الأجل الطويل». وقالت تراس الخميس إن الغرب يجب أن يضمن هزيمة بوتين في أوكرانيا، وأن يواصل دعم كييف بدون أي تراجع. وحذّرت من «تقديم حلّ وسط أو استرضاء لبوتين».

في المقابل، رفض بيسكوف اتهامات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن روسيا تمنع صادرات الحبوب من أوكرانيا، محمّلاً الغرب مسؤولية خلق هذا الوضع بسبب فرض عقوبات. وقال: «لا نقبل بشكل قاطع هذه الاتهامات. بل على العكس نحمّل الدول الغربية مسؤولية اتخاذ إجراءات أدت إلى ذلك». وتابع أمام صحافيين: «على العكس، نتّهم الدول الغربية باتخاذ عدد من الإجراءات غير القانونية التي أوصلتنا إلى هذا الحصار». وأكد أن على الدول الغربية «إلغاء القرارات غير القانونية التي تمنع استئجار السفن وتمنع تصدير الحبوب».

في ظل هذه الأجواء، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول تركي كبير لم تسمه أمس، أنّ تركيا تجري مفاوضات مع روسيا وأوكرانيا لفتح ممر عبر مضيق البوسفور لصادرات الحبوب من أوكرانيا. وتمثل روسيا وأوكرانيا ما يقرب من ثلث إمدادات القمح العالمية، بينما يساهم نقص الصادرات من أوكرانيا في تفاقم أزمة الغذاء العالمية. وقال المسؤول، إنّ «تركيا تتفاوض مع كل من روسيا وأوكرانيا لتصدير الحبوب من أوكرانيا». وأضاف المصدر: «مع فتح ممر من تركيا، هناك طلب على هذه الحبوب للوصول إلى الأسواق المستهدفة. والمفاوضات لا تزال جارية». وأبلغ خبيرة في الأمن الغذائي مجلس الأمن الدولي، الأحد الماضي، بأنّ العالم لديه مخزونات من القمح تكفيه لمدة 10 أسابيع فقط، بحسب قناة «فوكس 10» الإخبارية الأميركية.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تواجه القوات الأوكرانية هجوماً عنيفاً في دونباس (دييغو هيريرا كرسبو/الأناضول)

بيسكوف: نتوقع أن تعترف أوكرانيا بالوضع الحالي

شولتز: روسيا لن تكسب الحرب ولن يكون هناك سلام مفروض

لندن: إخفاق روسي كبير

رات وزارة الدفاع البريطانية، أمس الخميس، أن القوات الجوية الروسية «أخفقت بشكل كبير» في العديد من المهام الموكلة إليها منذ بدء غزو أوكرانيا في 24 فبراير/شباط الماضي. وذكرت الوزارة، في بيان للاستخبارات العسكرية، أن القوات الروسية المحمولة جواً «أخفقت في محاولاتها للتقدم باتجاه العاصمة كييف عن طريق قاعدة هوستوميل الجوية شمالي البلاد، ولم تنجح في تحقيق تقدم على محور مدينة إيزيوم، شرقي أوكرانيا منذ أبريل/نيسان الماضي».

احترام خيار فنلندا والسويد

دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الخميس، نظيره التركي رجب طيب أردوغان إلى «احترام الخيار السيادي» لفنلندا والسويد بطلب انضمامهما إلى حلف شمال الأطلسي، متمنيا التوصل سريعا إلى «حلّ» لمعارضة تركيا.

وأشار قصر الإليزيه في ختام محادثة هاتفية استمرّت ساعة بين الرئيسين الفرنسي والتركي، إلى أن ماكرون «أكّد على أهمية احترام الخيار السيادي للبلدين، والذي نتج عن عملية ديمقراطية وجاء ردا على تحول في بيئتهما الامنية».

عبد اللهيان: إدارة بايدن تواصل سياسة الضغوط القصوى

متابعة

التعقيدات تلاحق مفاوضات النووي الإيراني

لا تزال الأجواء السلبية السمة الطاغية على مسار إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني. وفيما اعتبر وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، أمس الأربعاء، أن «السبب الأساس لتلكؤ محادثات فيينا هو تمسك إيران بمطالبها الاقتصادية»، قالت وزارة الخارجية الفرنسية إن مشروع الاتفاق حول النووي «لن يظل للأبد على الطاولة».

وقال عبد اللهيان أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أمس، إن إيران لا تزال ترى أن عدم رفع العقوبات الاقتصادية الغربية عنها يمثل حجر عثرة رئيسياً أمام المحادثات النووية. وأضاف أن طهران تعتقد أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تواصل سياسة ممارسة الضغوط القصوى التي بدأها سلفه دونالد ترامب، وتحتاج إلى اتخاذ قرارات سريعة بشأن رفع العقوبات من أجل تحقيق تقدم في المحادثات. واعتبر عبد اللهيان أن «السبب الأساس لتلكؤ محادثات فيينا هو تمسك إيران بحقها الكامل في جميع المكاسب الاقتصادية التي يقرها الاتفاق النووي». علماً أن الحديث كان يتركز في الفترة الأخيرة حول عقبة أخرى مهمة، وهي رفع الحرس الثوري الإيراني عن قائمة العقوبات الأميركية. وقد كشفت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية، الثلاثاء الماضي، أن «بايدن قد اتخذ قراره النهائي بإبقاء الحرس الثوري على قائمة الإرهاب».

وفي السياق، قال عبد اللهيان إن «الكيان الصهيوني يضخم موضوع رفع الحرس الثوري من قائمة الإرهاب الأميركية»، مضيفاً أن «هذه القضية فرعية وأولويتنا هي مصالح الشعب الإيراني والمطالب الاقتصادية». وأكد أنه «إذا لم يتخذ بايدن إجراءات بشأن التوصل إلى اتفاق رصين، فإن إيران خيارات متعددة على الطاولة».

من جهتها، اعتبرت فرنسا، أول من أمس الأربعاء، أنه سيكون «خطأ جسيماً وخطيراً» أن يظن البعض أن مشروع الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني «سيظل إلى الأبد على الطاولة». في وقت يستمر فيه تقدم البرنامج النووي الإيراني بنفس الوتيرة السريعة، الأمر الذي يهدد بتجريد الاتفاق من ميزاته في منع الانتشار النووي». وقالت وزارة الخارجية الفرنسية خلال مؤتمر صحافي افتراضي: «ندعو الأطراف إلى انتهاج مقاربة مسؤولة وإجراءات بإمكان التوصل إلى اتفاق سريع».

فإن إيران خيارات متعددة على الطاولة». من جهتها، اعتبرت فرنسا، أول من أمس الأربعاء، أنه سيكون «خطأ جسيماً وخطيراً» أن يظن البعض أن مشروع الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني تتجاوز إمكانية نجاحها، متعهداً بعدم التراجع عن الضغط على طهران في حال تمسكت بمطالبها.

وفي إطار هذا الضغط، ذكرت ثلاثة مصادر مطلعة لوكالة «رويترز»، أمس، أن أميركا صادرت شحنة نفط إيرانية كانت على متن سفينة يديرها طاقم روسي بالقرب من جزيرة يونانية. واحتجزت السلطات اليونانية، في 19 إبريل/نيسان الماضي، السفينة «بيغاس» التي ترفع علم إيران وعلى متنها طاقم روسي يضم 19 فرداً قرب ساحل جزيرة إيفيا الجنوبية، بسبب عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا بسبب غزو أوكرانيا. لكن تم الإفراج عن السفينة لاحقاً بسبب الالتباس حول العقوبات على مالكيها. وبقيت الناقلة، التي أعيد تسميتها باسم «لانا» منذ أول مايو/أيار الحالي، بالقرب من المياه اليونانية. وقال مصدر في وزارة الشحن اليونانية، أمس، إن وزارة العدل الأميركية «أبلغت اليونان بأن الشحنة على السفينة هي نفط إيراني» وأمرت بمصادرتها. وأضاف المصدر: «نُقلت الشحنة إلى سفينة أخرى تستأجرها الولايات المتحدة». وأكد مصدر غربي مطلع حدوث واقعة المصادرة، وقال إن الشحنة نُقلت إلى الناقلة «أيس إنرجي» التي تديرها شركة الشحن اليونانية «ديناكوم». وأشار مصدر في «ديناكوم» إلى أن «نقل النفط جار من السفينة إلى أيس إنرجي التي ستبحر بعد ذلك إلى أميركا». ويأتي هذا التطور بعد أن فرضت واشنطن، أول من أمس، عقوبات على ما وصفته بأنه شبكة تابعة للحرس الثوري الإيراني مدعومة من روسيا لتهريب النفط وغسل الأموال.

من جهتها، ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا، أول من أمس، أن وزارة الخارجية الإيرانية استدعت القائم بالأعمال في السفارة اليونانية في طهران عقب ضبط شحنة السفينة التي كانت «ترفع علم جمهورية إيران في المياه اليونانية، وتم إبلاغه باعتراضات (الحكومة الإيرانية) الشديدة».

من جهة أخرى، أعلنت وزارة الدفاع الإيرانية، أمس الخميس، عن مقتل شخص وإصابة آخر في «حادث» وقع مساء الأربعاء في موقع «بارجين» العسكري شرقي طهران. وقالت الوزارة إن الحادث وقع في إحدى وحدات البحوث بوزارة الدفاع في منطقة بارجين، ما سبّب مقتل المهندس إحسان قديبغي وإصابة أحد زملائه. وأكدت وزارة الدفاع الإيرانية أن التحقيقات قد بدأت لمعرفة سبب وقوع هذا الحادث. وموقع «بارجين» من المواقع العسكرية الإيرانية التي تشير تقارير غربية إلى أنها مكان لإنتاج الوقود الصلب للصواريخ البالستية.

وجاء الحادث الجديد بعد اغتيال العقيد حسين صياد خدايي من قوات الحرس الثوري الإيراني في العاصمة طهران، الأحد الماضي. وفي هذا الإطار، نقلت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، أول من أمس، عن مسؤول مطلع في الاستخبارات رفض الكشف عن اسمه، قوله إن «إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة مسؤوليتها عن اغتيال خدايي».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

الحدث

العراق يحظّر التطبيع مع إسرائيل: نحن بحالة حرب

بغداد ـ **عادل النواب**

صوّت البرلمان العراقي، أمس الخميس، على قانون «حظر التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني» بالإجماع، في أول قانون من نوعه يجري تشريعه في البلاد التي اعتمدت بالعقود السابقة على فقرات دستورية تنص على أن العراق بحالة حرب مفتوحة مع الاحتلال الإسرائيلي، وتفرض عقوبات إعدام والسجن المؤبد بحق المتعاونين أو المتعاملين معه.

ويتضمن القانون الجديد الذي صوت عليه 275 نائباً شاركوا في الجلسة التي عُقدت في مبنى البرلمان وسط بغداد، عدداً من الفقرات المهمة، أبرزها «تجريم أي نوع من التعاون أو التعامل السياسي والأمني والاقتصادي والفني والثقافي والرياضي والعلمي، وتحت أي نشاط أو عنوان كان، مع الكيان الصهيوني». كما يؤكد القانون على أن العراق بحالة حرب مع دولة الاحتلال وكل ما يصدر عن أفراد، أو مؤسسات، أو جماعات، أو حركات، أو أحزاب، يخلّ بهذا المفهوم بما يصب في دعم وجود الاحتلال مادياً أو معنوياً، يدخل ضمن جرائم الخيانة العظمى التي توجب أحكاما بين الإعدام والسجن المؤبد، وفقاً لقانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل، وكذلك حظر التعامل مع الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع هذا الكيان أو تعتبر داعمة له أو ترتبط به.

وعقب التصويت على القانون، زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أنصاره إلى الخروج للشوارع للتعبير عن احتفالهم بإقرار القانون، وذكر في تعليق له على حسابه في موقع «تويتر» أنه «منجز عظيم». وأبلغ رئيس اللجنة القانونية في البرلمان محمد عنوز، «العربي الجديد»، بأن «البرلمان صوت بالإجماع على القانون، وهذا بعد من القوانين المهمة، التي صوت عليها خلال دورته الحالية (الخامسة)». وأشار إلى أنه «بعد التصويت على هذا القانون سنراقب تطبيقه من قبل الجهات التنفيذية المختصة، فلا يمكن جعله حبراً على ورق من دون أي تنفيذ وتطبيق لفقراته، مثل الكثير من القوانين التي شرعها البرلمان سابقاً لكن الجهات ذات العلاقة والاختصاص لم تنفذها». وأضاف عنوز أن «تشريع البرلمان لقانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني، يؤكد رفض الطبقة السياسية والشعبية لأي علاقات مع الكيان الصهيوني، وهي بقطع الطريق نحو أي دعوات لهذا التطبيع خلال المستقبل القريب أو البعيد، فهذا القانون قطع كل هذه الأحلام، الذي يريد البعض تطبيقها على أرض الواقع». إلى ذلك، وصف النائب عن «الإطار التنسيقي» أحمد الموسوي، في حديث مع «العربي الجديد»، تصويت البرلمان على قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني، بأنه «مهم جداً بهذا التوقيت مع وجود سعي خارجي وداخلي لسحب العراق نحو التطبيع ضمن مشروع خطير تعمل عليه هذه الأطراف منذ فترة طويلة». وشدّد الموسوي على أن «قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني، يجب أن يشمل ويعمل به إقليم كردستان، كونه جزءاً من العراق، وهناك الكثير من المعلومات، التي تؤكد وجود علاقات على مختلف الأصعدة بين بعض قادة الإقليم وشخصيات وجهات من الكيان الصهيوني».

وعلق النائب عن «الإطار التنسيقي» على الحدث بالقول: «سوف نراقب بدقة تطبيق قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني، بعيداً عن مجاملات وضغوط سياسية، وسنعمل على تطبيق هذا القانون على كافة الجهات والشخصيات، التي لها أي علاقة أو اتصال مع الكيان الصهيوني، فهناك مخاوف من عدم تطبيق بعض فقرات القانون المهمة، وفقا للأجندات السياسية والمجاملات». بدوره، قال عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية ياسر وتوت، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني، سيدخل حيّز التنفيذ بعد 30 يوماً من تشريعه من قبل البرلمان وبعد نشره في الجريدة الرسمية، وسنتابع تطبيق فقرات القانون مع الجهات التنفيذية المختصة». وأوضح وتوت أنه «سيكون للجان البرلمانية المختصة اجتماعات دورية مع الجهات الحكومية المختصة، لمعرفة تفاصيل تطبيق فقرات قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني. وكذلك سيكون هناك تنسيق مع الجهات القضائية، كون القضاء جهة مهمة في تنفيذ فقرات القانون من خلال إصدار أوامر القبض والاعتقال بحق أي جهة وشخصية يثبت تورطها بأي اتصال وتواصل مع الكيان الصهيوني».

وحذّر عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية من «عدم تطبيق قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني من قبل الجهات الحكومية المختصة، لأسباب مختلفة». وأكد أن «أي جهة حكومية تقصر في تطبيق فقرات القانون ستتعرض للمحاسبة والمساءلة من قبل البرلمان العراقي، وسنكون هناك رقابة برلمانية شديدة على تنفيذ كامل فقرات قانون تجريم التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني خلال المرحلة المقبلة».

وتنص المادة 201 من قانون العقوبات العراقي على أنه «يعاقب بالإعدام كل من حبذ أو روج مبادئ الصهيونية بما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أي من مؤسساتها، أو ساعدها مادياً أو أدبياً، أو عمل بأي كيفية كانت لتحقيق أغراضها».

تظاهرة لأنصار الصدر ضد إسرائيل في الناصرية ـ العراق، مايو 2021 (أسعد نيازي/فرانس برس)

شرق غرب

تبون: مستعدون لمساعدة تونس

أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس الخميس، خلال مؤتمر صحافي مع الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا في روما، استعداد الجزائر وإيطاليا لمساعدة تونس على الخروج مما وصفه بـ«المأزق»، ولأجل ما اعتبرها «العودة إلى الطريق الديمقراطي». ويلمح حديث تبون لتحفظ الجزائر على المسلك السياسي الحالي للرئيس التونسي قيس سعيّد.

(العربي الجديد)

الإعدام لمتطرفين في تونس

أصدرت المحكمة الجنائية المختصة بقضايا الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس، أمس الخميس، أحكاماً بالإعدام في حق برهان البولعابي القيادي في ما تُعرف بـ«كتيبة أجناد الخلافة»، و8 عناصر من تنظيم «كتيبة عقبة بن نافع» بتهم القتل ومحاولة القتل. وقبض على البولعابي في 2018، وقد اعترف خلال التحقيق معه بأنه أقدم على ذبح الطفل الراعي مروك سلطاني في محافظة القصرين عام 2015.

(العربي الجديد)

باشاغا: لا خطط للحكم من طرابلس

أكد رئيس الحكومة الليبية المكلف من مجلس النواب، فتحي باشاغا (الصورة)، في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس» مساء الأربعاء، أنه لا خطط لديه في الوقت الراهن للعمل من طرابلس، بعدما أثارت محاولته الانتقال إلى هناك الأسبوع الماضي اشتباكات مسلحة. وقال باشاغا إن حكومته ستعمل من مقرها الرئيسي في مدينة سرت.

(أسوشييتد برس)

لبنان: جلسة الثلاثاء لانتخاب رئيس البرلمان

دعا رئيس البرلمان اللبناني المنتهية ولايته، نبيه بري، أمس الخميس، إلى عقد جلسة عامة الثلاثاء المقبل، لانتخاب رئيس ونائب رئيس للمجلس النيابي وأميني سرّ وثلاثة مفوضين. ويطرح بري نفسه مرشحاً لولاية سابعة لرئاسة المجلس. ورغم الأصوات الكثيرة المعارضة لذلك، إلا أن تسلم بري رئاسة المجلس مجدداً مسألة محسومة، خصوصاً أن لا منافسين له من الطائفة الشيعية في ظل استحواذ «حركة أمل» التي يتزعمها، و«حزب الله» على كل المقاعد النيابية المخصصة للطائفة.

(العربي الجديد)

واشنطن تدعو الحوثيين لإطلاق سراح موظفي سفارتها

دعت واشنطن، أمس الخميس، جماعة الحوثيين في اليمن لإطلاق سراح جميع الموظفين المحليين بالسفارة الأميركية، وذلك بعد وفاة موظف سابق في السفارة يدعى عبد الحميد العجمي، أول من أمس الأربعاء، في سجن تابع للحوثيين. واقتحم الحوثيون مقر السفارة الأميركية في صنعاء، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، واحتجزوا عشرات من الموظفين السابقين، وأفرجوا عن كثيرين لاحقاً، لكنهم استمروا في احتجاز 11 منهم. ودعت السفارة التي تعمل من خارج اليمن الآن، عبر تويتر «الحوثيين إلى إنهاء هذا الظلم وإطلاق سراح كل موظف حالي وسابق في السفارة الأميركية فوراً».

(أسوشييتد برس)

الحدث

قبل ثلاثة أيام من «مسيرة الأعلام» التي سمحت سلطات الاحتلال للمستوطنين بالمرور بها في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، يبدو أن الولايات المتحدة دخلت بقوة على خط محاولة التهدئة، منعاً لتفجر الأوضاع في المنطقة، والطلب من حكومة نفتالي بينت تغيير مسار هذه المسيرة، وهو أمر لا يزال خاضعاً لعناد سلطات الاحتلال وحكومته، التي تواصل تصعيد إجراءاتها منذ وصولها إلى السلطة. ووصلت أصداء التحرك الأميركي إلى فصائل المقاومة، التي حذّرت إسرائيل من المخاطرة بحرب جديدة، بحسب «حماس»

مسيرة الأعلام

أميركا تضغط والاحتلال يعاند و«حماس» تهدد

رام الله ـ **العربي الجديد**
غزة ـ **صالح النعامي**

يتصاعد التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة على خلفية «مسيرة الأعلام»، التي ينظمها المستوطنون في القدس المحتلة بعد غدٍ الأحد، والتي سمحت سلطات الاحتلال بمرورها في الحي الإسلامي وباب العامود، مع احتمال أن يؤدي ذلك إلى تفجر الأوضاع مع ارتفاع منسوب الاحتقان في الشارع الفلسطيني، نتيجة تمادي الاحتلال وحكومة نفتالي بينت في مشاريعهما الاستيطانية وكل الجرائم بحق الفلسطينيين. وفيما دخل الطريق الذي ستسلكه المسيرة في مرحلة «عناد» إسرائيلي رسمي، على الرغم من مخاوف تفجر الأوضاع، لا سيما مع قطاع غزة، انخرطت الولايات المتحدة على ما يبدو في خط الضغط على حكومة بينت لتغيير مسار المسيرة، فيما يتشدد جيش الاحتلال في موقفه تمسكاً بالمسار خوفاً على «صورة» الاحتلال من محاولة «إضعافها».

وفي هذا الصدد، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الخميس، أن مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى دعوا نظراءهم الإسرائيليين إلى إعادة النظر في مسار «مسيرة الأعلام» للمستوطنين، خوفاً من أن تؤدي بشكلها الحالي المحدد إلى ارتفاع مستوى التوترات. بدورها، أكدت مصادر فلسطينية موثوقة، لـ«العربي الجديد»، أن الفصائل في غزة أحيطت علماً بتحرك من الإدارة الأميركية لدفع الاحتلال لتغيير مسار تحرك «مسيرة الأعلام»، في محاولة لمنع التصعيد في المنطقة بعدما وصلت الأوضاع والتهديدات بين الجانبين الفلسطيني، والمتمثل بالفصائل في قطاع غزة، والإسرائيلي، إلى ذروتها. وقالت المصادر إن وسطاء أبلغوا الفصائل في غزة بأن الإدارة الأميركية بدأت تضغط على الحكومة الإسرائيلية لتغيير مسار المسيرة، وأنها لا ترغب في ذهاب الوضع إلى تصعيد كما جرى خلال العام الماضي في معركة «سيف القدس» بين فصائل المقاومة في غزة والاحتلال (مايو/ أيار الماضي). وذكرت المصادر أن الفصائل ردت على ذلك بتأكيد جاهزيتها للدفاع عن القدس والمقدسيين، وأنها تريد أفعالاً على الأرض تدفع الاحتلال ومستوطنيه لوقف الاستفزازات بحق الفلسطينيين، وأن قرارها اتخذ بالرد على أي تغيير لقواعد الاشتباك من قبل دولة الاحتلال. وفي هذا السياق، حذرت حركة «حماس»، أمس، الاحتلال من أنه يخاطر بحرب أخرى إذا سمح بمسيرة الأعلام التي يخطط لها المستوطنون بالمرور في البلدة القديمة بالقدس. ودعا رئيس دائرة السياسة والعلاقات الخارجية في الحركة بقطاع غزة باسم نعيم حكومات دول العالم للضغط على إسرائيل لتغيير مسار المسيرة، وتوقع في تصريح لوكالة «رويترز»، أن «حماس والفصائل الأخرى مستعدة لبذل كل ما في وسعها لمنع هذا الحدث بغض النظر عن الكلفة»، واضعاً القرار «بيد الإسرائيليين والمجتمع الدولي». وقال نعيم: «يمكنهم تجنب الحرب والتصعيد إذا أوقفوا هذه المسيرة المجنونة»، وحذّر من أن أي مواجهة قد تأخذ شكلاً مختلفاً عن حرب العام الماضي، متسائلاً: «من قال إن ردّ الفعل سيكون من غزة فقط؟ ربما سيكون هناك انتحاريون داخل القدس، لا أعلم. لا يعملون بأوامر منا». بدورها، أعلنت الفصائل الفلسطينية في غزة، مساء أمس، عقب اجتماع لها في مكتب «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، أنها والغرفة المشتركة في حالة انعقادٍ دائم، محملة «حكومة العدو تبعات ما سيُصاحب هذه الاعتداءات من ردود». وبات واضحاً أن مسار المسيرة دخل مرحلة «العناد» بين دعم رسمي إسرائيلي ومخاوف من التصعيد مع غزة وفي القدس والداخل والضفة، مع ترجيح مصادر مختلفة أن الوضع مقبل على توتر وتصعيد في ظل حالة احتقان شديدة بين الأطراف. وفي السياق، دعت «حماس» الفلسطينيين إلى المشاركة الفاعلة والحشد الواسع، فجر الأحد، عبر شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى والرباط والاعتكاف فيه. وحذرت في تصريح صحافي، قادة الاحتلال من أي حسابات خاطئة في القدس والأقصى، مجددة التأكيد على «أننا ماضون بكل قوة وإصرار ويقين، في الدفاع عن قدسنا وأقصانا وحقوقنا الوطنية».

وفي مقابل الاتصالات الأميركية، تتعرض حكومة بينت لضغوط من جيش الاحتلال لعدم تغيير «مسيرة أعلام» المستوطنين.

وبحسب صحيفة «يديعوت أحرنوت»، أمس، فإن قادة جيش الاحتلال واستخباراته وشرطته يضغطون على حكومة بينت لعدم تغيير مسار المسيرة في اللحظة الأخيرة، مشيرة إلى أنهم يحذرون من أن ذلك «سيفسر على أنه ضعف إسرائيلي». وقالت الصحيفة إن التقديرات السائدة لدى المؤسسة العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية هي أن حركة «حماس» غير معنية بتصعيد، مستدركة بأن هذه المؤسسة قدمت التقدير ذاته عشية حرب مايو الماضي، وتبين أنها غير محقة. ونقلت «يديعوت» عن المحافل العسكرية والأمنية الإسرائيلية تقديرها بأن قائد الذراع العسكرية لـ«حماس» محمد الضيف هو الذي سيقرر في النهاية طابع الرد الذي ستنفذه الحركة، مذكّرة بأنه هو الذي أمر بإطلاق الصواريخ على القدس المحتلة في مايو 2021. وبحسب الصحيفة، فإن أحد القيادات الأمنية التي شاركت في الاستشارات التي أجرتها حكومة الاحتلال عشية «مسيرة الأعلام»، أوصى بأن يتم «الرد بقسوة» في حال عمدت «حماس» إلى تفجير الأوضاع، ولفتت إلى أن بينت يتبنى أيضاً موقفاً متشدداً، ويصرّ على عدم تغيير مسار المسيرة على اعتبار أن ذلك سيمس بسيادة إسرائيل على المدينة المحتلة.

لكن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتأهب لمواجهة فرص التصعيد في أعقاب تنظيم «مسيرة الأعلام». وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن جيش الاحتلال نشر بطاريات منظومة «القبة الحديدية» في منطقة «غلاف غزة»، إلى جانب تكثيف الوجود العسكري على طول الخط الفاصل مع الضفة الغربية لإحباط محاولات تسلل يمكن أن ينفذها فدائيون لتنفيذ عمليات.

وحذّر أودي ديكل، أحد كبار الباحثين في «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي من تداعيات «مسيرة الأعلام»، ومن أنها يمكن أن تفضي إلى انفجار الأوضاع في المنطقة بأسرها. ورأى ديكل، في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية، أن «مرور مسيرة الأعلام في باب العامود والحي الإسلامي والبلدة القديمة، خطأٌ كبيرٌ»، وبرأيه، فإنه «كان يكفي أن تمر مسيرة الأعلام في شارع يافا وصولاً إلى ساحة البراق، وألا تدخل إلى الحي الإسلامي». وفيما يسود الغليان الشارع الفلسطيني، تتواصل اللقاءات بين المسؤولين في السلطة الفلسطينية ووزراء في حكومة بينت تحت عنوان «محاولة تخفيف التوتر»، بينما لا تزال دول الاحتلال تروج لمقاربة اقتصادية لهذا الهدف، بالتعاون مع السلطة. وفي هذا السياق، أكد وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي عيساوي فريج، في مقابلة مع صحيفة «يسرائيل هيوم»، قرب حصول سلسلة لقاءات بين مسؤولين في السلطة ووزراء إسرائيليين. وقال فريج إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ووزير أمن الاحتلال بني غانتس سيلتقيان قريباً، كما سيلتقي وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد بوزير خارجية السلطة رياض المالكي، بالإضافة إلى لقاء سيجمع فريج بوزير الاقتصاد في السلطة خالد العسيلي. وعزا فريج، الذي ينتمي إلى حركة «ميرتس» (يسار صهيوني)، اللقاءات المرتقبة إلى الرغبة المشتركة في «تخفيف التوتر»، مضيفاً أن سلطات الاحتلال «معنية بتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية على اعتبار أن تقوية الأوضاع الاقتصادية في مناطق السلطة تمثل مصلحة إسرائيلية». وعدّ فريج محمود عباس «الشريك الأفضل لإسرائيل حتى الآن، ونحن سنندم في حال لم نتواصل معه ونبلور أفقاً سياسياً»، وفق قوله، وإذ أشار إلى أن اللجنة الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة ستلتئم قريباً، لفت إلى أن وزراء في حكومة الاحتلال يخشون أن يتم تفسير انعقادها على أساس أنه جزء من العملية السياسية. وكان عباس وغانتس قد التقيا في ديسمبر/ كانون الأول الماضي في منزل غانتس الخاص في مستوطنة «روش هعاين»، شمال شرقي تل أبيب، وفي منزل عباس برام الله في أغسطس/ آب الماضي.

فلسطيني بمواجهة قوات الاحتلال في بلدة حوارة بالضفة الغربية، 25 مايو (جعفر اشتية/فرانس برس)

«حماس» حذّرت من أن أي مواجهة قد تأخذ شكلاً مختلفاً عن السابق

وزير إسرائيلي تحدث عن لقاء مرتقب بين عباس وغانتس

«روجر» قتل شيرين

أعلن النائب العام الفلسطيني أكرم الخطيب، خلال مؤتمر صحافي أمس، أن نتائج التحقيق في مقتل مراسلة قناة «الجزيرة» شيرين أبو عاقلة أثبتت أن جندياً إسرائيلياً أطلق الرصاص عليها وعلى الصحافيين برفقتها بشكل متعمد، وأصابها في الرأس. ولفت إلى أن «الرصاص الذي أصاب الشهيدة أبو عاقلة من نوع «روجر» يحمله قناصة الاحتلال»، معلناً أنه تم إطلاع الجانب الأميركي على معلومات عن طبيعة المقذوف الذي أصاب أبو عاقلة.

تقرير

خطط تركيا في شمال سورية: تنفيذ ينتظر توافقات

يرى بعض المراقبين أن خطط تركيا المتعلقة بإنشاء «منطقة آمنة» في الشمال السوري، واحتمال شن عملية عسكرية، تأتي في إطار الضغط على الدول الفاعلة بالملف

غازي عنتاب ـ **أمين العاصي**

جُوبهت خطط تركية لإنشاء «منطقة آمنة» في الشمال السوري بعمق 30 كيلومتراً على طول الحدود الجنوبية التركية، برفض إقليمي ودولي، وهو ما يصعّب مهمة أنقرة في التدخّل العسكري للمرة الثالثة ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) التي يعتبرها الأتراك مصدر تهديد لأمنهم القومي.

ولم تتأخر ردود فعل اللاعبين الإقليميين والدوليين في سورية على تصريحات للرئيس التركي رجب طيب أردوغان الإثنين الماضي، أشار فيها إلى أن بلاده «ستبدأ قريباً باتخاذ خطوات تتعلق بالجزء المتبقي من الأعمال التي بدأناها لإنشاء مناطق آمنة على عمق 30 كيلومتراً، على طول حدودنا الجنوبية (مع سورية)»، وفق وكالة «الأناضول» التركية.

واعتُبرت تصريحات الرئيس التركي توطئة لعملية عسكرية واسعة النطاق تستهدف «قسد»، إما في غربي الفرات حيث تسيطر على منطقتي تل رفعت ومنبج، أو في شرقي الفرات حيث عين العرب أو عين عيسى أو تل تمر.

وعززت تصريحات لوزير الخارجية التركي مولود جاووش أغلو، هذا الاعتقاد أمس، إذ قال إن بلاده «لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الهجمات في شمال سورية، وستقوم بما يلزم من أجل ضمان المنطقة الآمنة».

وأضاف جاووش أوغلو في حديث للصحافيين على متن الطائرة في رحلة العودة من إسرائيل إلى تركيا، أن «المخاطر الأمنية باتت تحد تركيا؛ سواء من منطقة نبع السلام (في منطقة شرقي الفرات) أو بقية المناطق، وتركيا أنشأت المنطقة الآمنة من أجل إزالة هذه التهديدات».

وتابع «إذا زادت التهديدات، علينا أن نقوم باتخاذ التدابير، وهذا أمر طبيعي، الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي يقولان إنهما يتفهّمان مخاوف تركيا، في حين أن المخاوف الأمنية لا تتطلب فقط تفهّماً، بل عمل ما يلزم».

وأشار وزير الخارجية التركي إلى أن «أميركا وعدتنا بإبعاد العناصر الإرهابية (في إشارة إلى المقاتلين الأكراد) 30 كيلومتراً عن الحدود، وما دام أنها لا تريد عمليات عسكرية وتفهم مخاوف تركيا، فعليها فعل ما يلزم. والأمر نفسه بالنسبة لروسيا، إذ لدينا توافقات معها ومسؤوليات مشتركة، وفي النهاية لم يطبق ذلك، وأخيراً الهجمات المسلحة زادت، وتركيا لا يمكن أن تبقى مكتوفة الأيدي، وعندما ستتم مهاجمتها، ستقوم بما يلزم».

وعبّرت الولايات المتحدة الثلاثاء الماضي، على لسان المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، عن قلقها إزاء الإعلان التركي عن خطط للتدخل مجدداً في شمال سورية. وقال برايس: «ندين أي تصعيد، ونؤيد الإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار الراهنة». وأشار إلى أن بلاده «تتوقع من تركيا أن تلتزم بالبيان المشترك الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2019». وينص البيان المشار إليه والمبرم أواخر عام 2019 على انسحاب «قسد» بعمق 30 كيلومتراً عن الحدود التركية السورية. وقد أعقبه اتفاق مماثل بين موسكو وأنقرة وضع حداً لعملية «نبع السلام» في منطقة شرقي الفرات في أكتوبر من ذلك العام.

وفي مؤشر واضح على رفض الجانب الروسي لأي توغل عسكري تركي في شمال سورية، أجرى الطيران الروسي أول من أمس الأربعاء، غارات تدريبية في منطقة شرقي الفرات غير بعيد عن المناطق الخاضعة للنفوذ التركي وفصائل المعارضة السورية التابعة لأنقرة. وفي السياق، نقلت صحيفة «الوطن» التابعة للنظام، عن السفير الإيراني في دمشق مهدي سبحاني قوله أول من أمس، إن بلاده «ترفض أي شيء يسبب انتهاك سلامة ووحدة وسيادة الأراضي السورية». وكانت وزارة الخارجية في حكومة النظام قد بعثت برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ومجلس الأمن وصفت فيها تصرفات تركيا بأنها «غير شرعية وملغاة ولا ترتب أي أثر قانوني أو واقعي، بل وترقى إلى توصيفها بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية».

ويخطط الجيش التركي منذ أكثر من عام لتوسيع دائرة نفوذه في الشمال السوري على حساب «قسد» التي تشكل الوحدات الكردية ثقلها الرئيسي، وهي بنظر أنقرة مصدر تهديد دائم للأمن القومي التركي.

وتريد أنقرة السيطرة على شريط داخل الأراضي السورية بعمق 30 كيلومتراً على طول نحو 900 كيلومتر، وهي الحدود التي تربطها مع سورية، ومنها نحو 400 كيلومتر في شرقي الفرات. وعملياً، تسيطر أنقرة على القسم الأكبر من الأراضي الخارجة عن سيطرة النظام غربي الفرات باستثناء منطقتي تل رفعت ومنبج في ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي (تسيطر عليهما قسد والولايات المتحدة، إضافة إلى قوات روسية)، بينما لا تسيطر أنقرة سوى على شريط بطول 100 كيلومتر بعمق 30 كيلومتراً في شرقي الفرات، يمتد من تل أبيض في ريف الرقة الشمالي إلى ما بعد رأس العين في ريف الحسكة الشمالي الغربي.

وتطمح أنقرة إلى إنشاء منطقة «آمنة» لتأمين عودة نحو مليون سوري لاجئ في تركيا خلال عام، لسحب ورقة اللاجئين من يد المعارضة التركية قبيل الانتخابات المقررة منتصف العام المقبل. وتمتد هذه المنطقة من ريف إدلب الشمالي غرباً، مروراً بمنطقة عفرين ذات الغالبية الكردية من السكان والخاضعة للنفوذ التركي منذ عام 2018، ومن ثم ريف حلب الشمالي الذي تسيطر عليه تركيا منذ عام 2017، ومدينة منبج الواقعة غرب نهر الفرات.

وتمتد هذه المنطقة إلى شرقي الفرات، وتبدأ من منطقة عين العرب (كوباني) ذات الغالبية الكردية من السكان، وصولاً إلى منطقتي تل أبيض ورأس العين الخاضعتين للنفوذ التركي منذ عام 2019.

ومن غير الواضح ما هي خطط تركيا إزاء مدينة القامشلي ذات الغالبية الكردية من السكان وبلدات كردية أخرى تابعة لمحافظة الحسكة على طول الشريط الحدودي بين سورية وتركيا وصولاً إلى المثلث الحدودي بين سورية وتركيا والعراق.

جنود أتراك في شمال سورية (عمر حاج قدور/فرانس برس)

جاووش أوغلو: تركيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الهجمات

خاص

مصر: الانتخابات البلدية مؤجلة رغم فساد المحليات

لا تزال الانتخابات البلدية مؤجلة في مصر حتى إشعار آخر في ظلّ رغبة الرئيس عبد الفتاح السيسي بتمرير رئاسيات 2024 أولاً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لا يزال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي متمسكاً بموقفه الرافض لإجراء الانتخابات المحلية (البلدية) في المدى القريب، على الرغم من توصيات رفعتها له أجهزة سيادية بشأن إمكانية تشكيل مجالس محلية منتخبة موالية بالكامل للنظام، استجابة لمطالب نواب البرلمان من ناحية، ولتهدئة الرأي العام الغاضب بسبب موجة الغلاء وارتفاع الأسعار، من ناحية أخرى. وقالت مصادر مصرية مطلعة لـ«العربي الجديد»، إن تجدد مطالب إجراء انتخابات المحليات يعود إلى «الحوار الوطني» المرتقب، والذي دعا إليه السيسي في 26 إبريل/ نيسان الماضي، وكلف «الأكاديمية الوطنية للتدريب» التابعة للمخابرات العامة بإدارة جلساته، لا سيما مع إعلان وزير التنمية المحلية، محمود شعراوي، عن إحالة نحو 6 آلاف موظف في المحليات إلى النيابتين العامة والإدارية، على خلفية تورطهم في مخالفات مالية وإدارية.

وأضافت المصادر أن السيسي يرفض وجود مجالس محلية منتخبة للإشراف على أداء المحافظين المعينين بقرار منه، ويرى تأجيل النقاش حول هذا الموضوع إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية المقررة في عام 2024، مستطردة بأنه يحمّل المسؤولية دائماً للحكومة والبرلمان أمام وسائل الإعلام، عن عدم إجراء هذه الانتخابات منذ توليه الحكم عام 2014، في حين يعلم الجميع أنه قرار شخصي منه. وتابعت أن أعضاء مجلس النواب طالبوا الحكومة مراراً بالإسراع في إجراء الانتخابات المحلية لتخفيف العبء عنهم، كونهم يعانون من طلبات المواطنين المتعلقة بتردي خدمات المرافق العامة في دوائرهم، والفساد المستشري في المحليات بجميع المحافظات على حد سواء، بينما يوجد تشريع متكامل جاهز للإصدار بشأن الإدارة المحلية، ومجمد في أدراج البرلمان منذ سنوات عديدة بـ«قرار سيادي». وتعتبر المحليات في مصر هي «بؤرة الفساد» الأكبر حجماً، إذ تنتشر في الأجهزة المحلية الرشى المالية المرتبطة بمنح التراخيص بأنواعها.

وقال النائب عبد المنعم إمام، في جلسة خصصها البرلمان لمناقشة وزير التنمية المحلية محمود الشعراوي، يوم الثلاثاء الماضي، إنه «لا توجد إرادة من الدولة لإجراءات الانتخابات المحلية على الرغم من أهميتها البالغة». وأضاف أن «الهم الأساسي للمسؤولين في المحليات هو التربح غير المشروع من وراء وظائفهم، بسبب عدم وجود أي رقابة عليهم في ظل تغييب دور المحليات». وأكدت المصادر أن السبب الرئيس في تجميد قانون الإدارة المحلية هو «اشتراط مواده مراقبة المجالس المحلية لخطط التنمية، ومتابعة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية، الأمر الذي يُهدد عمليات الإسناد المباشر من الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة للشركات التابعة لوزارة الدفاع (الجيش)، وعلى رأسها جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، والهيئة الهندسية للقوات المسلحة».

ويمنح القانون كل مجلس محلي اختصاص اعتماد موازنته، وحسابه الختامي، الأمر الذي يعني «مراقبة كافة موازنات وأرقام مشاريع البنية التحتية، ومشاريع الطرق، التي تشهدها جميع المحافظات تحت إشراف شركات الجيش، ما يُنذر بسحب عمليات الإسناد المباشر من الجيش في حالة نزاهة المجلس المحلي، أو مشاركة المجلس أرباح المؤسسة العسكرية من وراء تلك المشاريع بصورة غير شرعية». ولم تشهد مصر أي انتخابات محلية منذ عام 2008، والتي هيمن عليها (آنذاك) الحزب الحاكم إبان حكم الرئيس الراحل حسني مبارك، إلا أن المجلس العسكري أصدر مرسوماً في عام 2011، يقضي بتشكيل مجالس محلية مؤقتة إلى حين إصدار قانون المحليات الجديد، والذي اقترب من عامه الثاني عشر، وهو لا يزال يراوح مكانه.

وفي 1 أغسطس/آب 2016، قال السيسي ضاحكاً في كلمته بمنتدى تأهيل الشباب للقيادة: «المحليات مليئة بالفساد. هاعمل إيه طيب!». وتعهد الرئيس المصري أكثر من مرة بإجراء الانتخابات المحلية، لكن مر العام تلو الآخر من دون انتخابات، أو حتى إقرار لقانون الإدارة المحلية، الذي اختفى داخل أدراج مجلس النواب على الرغم من إعداده وتقديمه من قبل الحكومة.

وأدانت محكمة عسكرية مصرية، في 24 إبريل 2018، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، القاضي البارز هشام جنينة، بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة، إثر حوار أجراه معه صحافي، تضمن معلومات هامة على لسان جنينة، منها ما يتعلق بتفشي الفساد المالي داخل مؤسسات الدولة. وأثناء توليه رئاسة أكبر جهاز رقابي في مصر، كشف جنينة عن الكثير من وقائع الفساد في أجهزة الدولة، قُدرت بنحو 600 مليار جنيه (نحو 75 مليار دولار بسعر الصرف في حينه) خلال ثلاثة أعوام فقط، ما دفع السيسي إلى إصدار تشريع يسمح له بعزل رؤساء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية. وأقره مجلس النواب السابق فور انعقاده في يناير/كانون الثاني 2016.

وحصلت «العربي الجديد» في وقت سابق على معلومات موثقة من جهاز المحاسبات، تؤكد تلقي الجهاز تعليمات صريحة من رئاسة الجمهورية، بعدم مباشرة أي دور رقابي على أموال وأنشطة صندوق «تحيا مصر»، سواء على المستوى المحاسبي أو القانوني، كاستثناء وحيد من بين كل الجهات التي تدير المال العام، والتي نص الدستور المصري على خضوعها لرقابة الجهاز. وأظهرت المستندات وجود صراع خفي بين أجهزة الدولة المسيطرة على الصندوق من جهة، وإدارة الجهاز، برئاسة جنينة، قبل أشهر قليلة من صدور قرار السيسي بعزله من منصبه عام 2016، بسبب رفض تلك الأجهزة خضوع الصندوق بأية صورة للرقابة، والذي لم ينشر أي قوائم مالية منذ إنشائه في أعقاب انقلاب 3 يوليو/تموز 2013، في ظل انعدام الرقابة الرسمية على المليارات من أمواله.

تُعتبر المحليات في مصر بؤرة الفساد الأكبر حجماً

حُكم على جنينة في 2018 بالسجن 5 سنوات (فايد الجزيري/Getty)

شرق غرب

وزير الخارجية الإماراتي في تركيا اليوم

يجري وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان (الصورة) زيارة إلى تركيا اليوم الجمعة. وأفاد بيان صادر عن وزارة الخارجية التركية، أمس الخميس، بأن زيارة بن زايد تأتي تلبية لدعوة نظيره مولود جاووش أوغلو. وأشار إلى أن الزيارة ستبحث التطورات المسجلة أخيراً في العلاقات بين البلدين، وقضايا إقليمية.

(الأناضول)

قتلى وجرحى في انفجار عدن

أدى انفجار في مديرية الشيخ عثمان في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، جنوبي البلاد، أمس الخميس، إلى مصرع وجرح العشرات، وهرعت قوات من الشرطة والتشكيلات الأمنية إلى موقع الحادث. وكشفت مصادر أمنية وطبية أن الحصيلة الأولية بلغت 5 قتلى على الأقل وأصيب أكثر من 30 شخصاً. وذكرت المصادر أن الحادثة ناجمة عن رمي قنبلة أمام سوق السمك الذي يحيط بأسواق أخرى.

(العربي الجديد)

أنقرة متوجسة من مناورة إسرائيلية في قبرص

ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية (كان)، أمس الخميس، أن المناورة العسكرية الكبيرة التي ينوي جيش الاحتلال تنظيمها في قبرص أثارت حفيظة تركيا التي أبدت انزعاجها منها. وأضافت القناة أن وزيري الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو والإسرائيلي يئير لبيد بحثا هذه القضية خلال لقائهما، أول من أمس الأربعاء، في تل أبيب. وأشارت القناة إلى أن إسرائيل نقلت رسائل «طمأنة» لتركيا، وأكدت لها أن الحديث يدور عن مناورة عسكرية ينظمها الجيش الإسرائيلي ضمن المناورات التي ينفذها في ساحات أجنبية.

(العربي الجديد)

مليونية 26 مايو في السودان

تظاهر آلاف السودانيين، أمس الخميس، لمواصلة مقاومتهم ورفضهم للانقلاب العسكري واستمرار العسكر في السلطة. وتجمع المتظاهرون في العاصمة الخرطوم ومدن أخرى، في إطار مواكب سلمية تحت اسم «مليونية 26 مايو» للمطالبة بتنحي العسكر وعودتهم لثكناتهم وعودة الحكم المدني الديمقراطي، ومحاكمة المتورطين في قتل شباب الثورة، وإطلاق سراح المعتقلين.

(العربي الجديد)

حسين الشيخ أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية

أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الخميس، قراراً بتكليف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ (الصورة) بمهام أمين سر اللجنة، حسب ما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). وانتخب الشيخ عضواً في اللجنة التنفيذية في مطلع العام الحالي، وكان متوقعاً أن انتخابه سيمهد لتوليه الملف الذي حمله سلفه الراحل صائب عريقات لسنوات طويلة، ومن غير الواضح بعد إن كان الشيخ سيتولى ملف المفاوضات مع إسرائيل. وتوفي عريقات، الذي كان يعد «كبير المفاوضين الفلسطينيين»، في عام 2020 بسبب كورونا.

(فرانس برس)

مقابلة أجرتها من لندن **ديمة ونوس**

يتطرّق المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لويس ميغيل بوينو، في مقابلة مع «العربي الجديد»، إلى مقتل شيرين أبو عاقلة والتطورات في أوكرانيا وسورية

لويس ميغيل بوينو

أوروبا تريد تحقيقاً بمقتل أبو عاقلة لكننا لسنا طرفاً في المسألة

لم يطرأ أي تغيير على موقفنا بخصوص سورية

حصل عكس ما أرادته روسيا من تقسيم الاتحاد وإضعاف الأطلسي

■ اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً واضحاً من اغتيال شيرين أبو عاقلة. هل سيبقى هذا الموقف في إطار البيانات، أم سيكون هناك تواصل مع الحكومة الإسرائيلية بهذا الخصوص؟

جاءت ردة فعل الاتحاد الأوروبي واضحة جداً على مقتل أبو عاقلة، فقد دان بشدة عملية القتل وطالب بإجراء تحقيق مستقلّ ودقيق في ما جرى لسوق مرتكبي الجرم إلى العدالة. لا ينبغي جعل الصحافيين هدفاً مطلقاً في أي مكان.

■ طالب الاتحاد الأوروبي بتحقيق شفاف في حادثة الاغتيال. هل من أدوات للضغط بهذا الاتجاه، أم أن إسرائيل وحدها من ستمسك بالتحقيق؟

توقعات الاتحاد الأوروبي وعدة شركاء دوليين واضحة: ينبغي التحقيق في هذا الحادث المؤسف بدقة وبطريقة مستقلة. الاتحاد الأوروبي ليس طرفاً في المسألة، بل تخصّ المعنيين في إيجاد أفضل طريقة لتلبية هذا الطلب الدولي الصاخب. نحن نعتبر بأن توضيح ما حصل يصبّ في مصلحة الجميع، أي عائلة شيرين، والسكان في فلسطين وإسرائيل، وأيضاً مجتمع الصحافة الأوسع نطاقاً.

■ قدّم وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن تعازيه إلى عائلة أبو عاقلة. هل ينوي منسق الشؤون الأوروبية القيام بالمثل؟

لقد قدّم مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل تعازيه إلى أسرة أبو عاقلة وأصدقائها وزملائها يوم مقتلها، وبصورة واضحة جداً وعلنية. كما سارع إلى إدانة المشاهد المروّعة في أثناء مرور موكب الجنازة والاستخدام غير المتناسب للقوة والسلوك المهين للشرطة الإسرائيلية.

■ بعد مرور 11 سنة على اندلاع الصراع في سورية، هل لا تزال أوروبا متمسكة بخطوطها الحمر ولاءاتها الثلاث، «لا لإعادة الإعمار، لا لرفع العقوبات، لا للتطبيع» قبل التوصل إلى حلّ سياسي؟

لم يطرأ أي تغيير على موقف الاتحاد الأوروبي بخصوص سورية. وتشكّل هذه «الخطوط الحمر» الثلاثة أساساً لالتزامنا بقرار مجلس الأمن 2254، ويعمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن باتجاه انتقال سياسي حقيقي في البلاد. ولكن سلوك النظام السوري لم يتغير للأسف ولذلك لم يتغير موقفنا. وقد كرّر بوريل تأكيده لهذا الموقف في خلال «مؤتمر بروكسل السادس» الأخير.

■ الاتحاد الأوروبي ضدّ التطبيع مع نظام بشار الأسد، غير أنّ بعض الدول العربية قد طبّعت علاقاتها مع النظام. فهل يوجد أي اتصال بينكم وبين الدول العربية بهدف منع هذه الخطوات؟

قرار تطبيع العلاقات مع النظام السوري هو قرار سيادي. الدول العربية حرة بالطبع باستعادة علاقاتها على النحو الذي يناسبها. نحن في الاتحاد الأوروبي نعتبر أن تطبيع العلاقات مع النظام السوري يتناقض مع التزامنا تجاه الشعب السوري وإهدافنا المعلنة كالداعم الأساسي للعملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة.

■ هناك حديث عن عودة سورية إلى جامعة الدول العربية في قمة الجزائر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل عبر القنوات الدبلوماسية. هل يحاول الاتحاد الأوروبي الحؤول دون اكتمال النصاب لتحقيق ذلك؟

هذه مسألة تخص فقط جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها. الاتحاد الأوروبي لا يتدخل ولا ينوي التدخل في أي قرار تتّخذه جامعة الدول العربية. أكرر أن هذا القرار تستطيع أن تتخذه جامعة الدول العربية فحسب. أما موقف الاتحاد الأوروبي من نظام الأسد فلن يتبدّل بغض النظر عن عودة سورية إلى الجامعة العربية.

■ ثمة معلومات عن أن الاتحاد الأوروبي هدّد جامعة الدول العربية في حال عودة سورية إليها بوقف الحوار المؤسساتي بينه وبينها. هل تستطيع تقديم المزيد من التفاصيل بهذا الخصوص؟

أنا أنفي بشدة أي ادّعاء من هذا القبيل. فالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية تجمعهما علاقة راسخة وغنية تشمل مجموعة كبيرة من المسائل. وحوارنا المؤسساتي سوف يستمرّ بالتأكيد. وهذا الأمر لا يتعارض وموقفنا حول حاجة سورية إلى إحراز تقدم على صعيد تنفيذ القرار 2254 في إطار العملية بقيادة الأمم المتحدة.

■ عُقد مؤتمر بروكسل منذ أسابيع، وكانت الرسالة واضحة بأن سورية غير منسية وتوجد التزامات تفوق قيمتها 7 مليارات دولار، وذلك على الرغم من الاهتمام بأزمة أوكرانيا وتراجع الاهتمام بالأزمة السورية. كيف يمكن تحقيق ذلك سياسياً ومالياً؟

أوكرانيا. هل هذا يعني أن الحوار الأوروبي مع روسيا حول المسألة السورية قد تم تجميده تماماً؟

لم نقم بدعوة روسيا لأن موسكو أثبتت بوضوح تام أنها غير مهتمة بأن تكون لاعباً بناءً على الساحة الدولية. فلم يعد بالإمكان أخذ التزامها بالسلام والاستقرار على محمل الجد بعد قرارها شنّ حرب عدوانية ضد أوكرانيا. نبدد أن الاتحاد الأوروبي يبقي على القنوات الدبلوماسية مفتوحة مع روسيا. ولطالما أمنّا بالحوار. وسوف نستمرّ في العمل مع الأطراف المعنية كافة من أجل الشعب السوري ومستقبله في حال كانوا مهتمين فعلاً بالعمل على إيجاد الحلول لصالح الشعب السوري.

■ لقد قرّرت فنلندا والسويد الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وهل نحن أمام اتحاد أوروبي جديد؟

أولاً، إن طلب فنلندا والسويد مرتكز على قرارين سياديين وهذا شأن يعنيهما وحدهما والدول الأعضاء في الحلف الأطلسي. وقد شرحت هاتان الدولتان أن قرارهما جاء رداً على حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا. وإن أرادت روسيا تقسيم الاتحاد الأوروبي وإضعاف الأطلسي، فما يحصل هو عكس ذلك. فالاتحاد الأوروبي متّحد أكثر من أي وقت مضى، والأطلسي أخذ في التوسع وحتى الاقتراب من روسيا. وبالتالي الإنجاز الوحيد الذي حققه بوتين بالإضافة إلى تقويض مصداقية روسيا هو النقيض الكلي لنيّته الأساسية.

■ إلى أي مدى تأخذون على محمل الجد الحديث عن إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة؟ أم أنّ أوروبا سوف تستمر في الاعتماد عسكرياً على أميركا؟

عدوان روسيا غير المبرّر ضد أوكرانيا وكذلك دورها المتزايد في زعزعة الاستقرار في أنحاء أخرى من العالم، يسلّطان الضوء على ضرورة تحمل الاتحاد الأوروبي مسؤولية أكبر في ما يتعلّق بأمنه الخاص. نحن لا نريد إنشاء جيش أوروبي، ولا يتعلّق الأمر بذلك. فالجيوش الأوروبية سوف تبقى، وكل دولة من الدول الأعضاء لديها جيشها الخاص. وإنما علينا أن نعمل معاً بشكل أوثق. وعلينا أن ننسّق إنفاقنا بشكل أفضل.

نعتبر أن المؤتمر كان ناجحاً. فعلى الرغم من الحرب الدائرة في أوروبا حالياً والتبعات الاقتصادية لوباء كورونا، تمكنّا من تعبئة الأسرة الدولية لصالح الشعب السوري. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي لوحده بتقديم مساعدة بقيمة 4,8 مليارات يورو. وسوف يتابع الاتحاد الأوروبي عمله مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية في سورية من أجل تنفيذ مشاريع في مختلف أنحاء البلاد عند صرف هذه الأموال. كما أنه سيستمرّ في الدعوة إلى الإعفاءات الإنسانية وفتح العمليات عبر الحدود وإبعاد السياسة عنها.

■ من اللافت أنه وللمرة الأولى، لم تتم دعوة روسيا إلى الدورة السادسة للمؤتمر بسبب اجتياح

سيرة

■ هو أول متحدث رسمي بالعربية للاتحاد الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومقرّه في العاصمة اللبنانية بيروت. عُيّن بوينو في منصبه في عام 2021

■ عمل لأكثر من 15 عاما دبلوماسيا، منها موظف في وزارة الخارجية الإسبانية ثم في خدمة العمل الخارجي الأوروبي

■ شغل منصب نائب رئيس البعثة الإسبانية في الخرطوم، السودان في عام 2008

■ عمل في السفارة الإسبانية في العاصمة الأردنية، عمّان، بين عامي 2014 و2021

بوينو: لن نطبّع مع الأسد (من المكتب الإعلامي لبوينو)

مساعٍ لإنجاح مفاوضات فيينا

في الملف النووي الإيراني، الذي تعرّض لنكسة جديدة، اول من امس الاربعاء، بعد إعلان المبعوث الاميركي لإيران روبرت مالي ان فرص إنقاذ الاتفاق النووي ضعيفة، اعتبر لويس ميغيل بوينو ان «المحادثات في فيينا اقتربت من النهاية، ولكن العمل ما زال مستمرا حول سدّ الثغرات المتبقية».

ورفض الافصاح «علنا عن المزيد من التفاصيل عند هذه المرحلة»، مشدّدا على ان «الجميع يعمل جاهدا من اجل التوصل الى نهاية ناجحة لمحادثات فيينا».

الحدث

تحذيرات فيليبينية لبكين

حذّر الرئيس الفيليبيني الجديد فرديناند ماركوس جونيور، أمس الخميس، من أنه لن يسمح للصين بـ«دوس» حقوق الفيليبينيين في بحر الصين الجنوبي، الذي يتنازع البلدان السيادة على مناطق عدة فيه، مشيراً إلى أنه «نتحدث مع الصين بطريقة متماسكة وبلهجة حازمة، لكن لا يمكننا أن ندخل في حرب معهم. إنه آخر ما نحتاج إليه اليوم». وقال ماركوس في مقابلة مع الصحافة المحلية: «لدينا حكم مهمّ جداً لصالحنا وسنستخدمه لمواصلة التأكيد على حقوقنا الإقليمية. هذه ليست مطالبة. إنه بالفعل حقّنا»، في إشارة إلى إصدار المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي الهولندية، قراراً لصالح مانيلا في عام 2016، معتبرةً أن مطالبة بكين بالسيادة على الجزء الأكبر من بحر الصين الجنوبي لا أساس له. إلا أن الصين تتجاهل هذا الحكم، وتطالب بالسيادة على الجزء الأكبر من المساحة البحرية الغنية بالموارد والتي تمرّ عبرها كل عام بضائع بقيمة تريليونات الدولارات.

وتبنّى الرئيس الجديد السياسات الرئيسية التي كان ينتهجها سلفه رودريغو دوتيرتي الذي عُينت ابنته سارة دوتيرتي، منافسة ماركوس في السباق الرئاسي، نائبة للرئيس الجديد.

أما في ما يخصّ السياسة الخارجية، فقال ماركوس إنه لا يريد تبنّي «النهج غير التقليدي» لسلفه، الذي جرت العادة أن يزعزع استقرار الوضع مع الدبلوماسيين بسبب خطاباته النارية وطبيعة شخصيته التي لا يمكن التنبؤ بها. وأشار إلى أنه يريد إيجاد توازن بين الصين والولايات المتحدة اللتين تتنافسان لإقامة الروابط الأوثق مع الإدارة الفيليبينية. وقال ماركوس: «نحن لاعب صغير بين كبار عمالقة الجيوسياسة. علينا أن نرسم طريقنا الخاص». وأضاف: «أنا لا أؤيد (منطق) الحرب الباردة حين كانت هناك مجالات النفوذ هذه، وكنّا تحت رحمة إما الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة». وتابع: «أعتقد أنه يتعين علينا إيجاد سياسة خارجية مستقلة تكون من خلالها أصدقاء مع الجميع. إنه الحلّ الوحيد».

وأكدت بكين بلسان متحدث باسم وزارة الخارجية وانغ وينبين، أمس، أن موقفها حيال الحكم الصادر عام 2016 لم يتغيّر. وقال وانغ إن «الصين مستعدّة لمواصلة الاتصالات والحوار مع الفيليبين، بهدف إدارة الخلافات بطريقة مناسبة والدفاع معاً عن سلام منطقة بحر الصين الجنوبي واستقرارها».

وماركوس هو نجل الديكتاتور الفيليبيني الراحل الذي يحمل الاسم نفسه، وأول مرشح رئاسي يفوز بغالبية مطلقة منذ الإطاحة بوالده في عام 1986 وإرغام عائلته على العيش في المنفى في الولايات المتحدة.

وتقيم الولايات المتحدة علاقة معقّدة مع الفيليبين وعائلة ماركوس. وكانت واشنطن تدعم فرديناند ماركوس الأب خلال عشرين عاماً عندما كان رئيساً للمستعمرة الأميركية السابقة، قبل أن تدفعه للاستقالة في مواجهة تظاهرات حاشدة والعيش في المنفى في هاواي. وخلال فترة التوترات الشديدة الحالية، تتمسك واشنطن بتحالفها الأمني مع مانيلا الذي يتضمّن معاهدة دفاع متبادل والسماح للجيش الأميركي بتخزين معدّات في قواعد عدة في الفيليبين.

ويرى العضو في مركز أبحاث التنمية الدولية والتعاون الأمني ومقره مانيلا، تشيستر كابالزا، أن الخلاف حول بحر الصين الجنوبي يشكل عقبة كبيرة للعلاقات بين مانيلا وبكين وينبغي حلّه. ويقول لـ«فرانس برس»: «إذا لم يتمّ تحقيق تقدم من جانب ماركوس جونيور و(الرئيس الصيني) شي جينبينغ، فإن بكين ستتفوق في علاقاتنا الاستراتيجية مع الصين».

(فرانس برس)

متابعة

وانغ يي في مؤتمر صحافي خلال زيارته هونيارا أمس (فرانس برس)

تطمين صيني بشأن جزر سليمان

سعت الصين، أمس الخميس، إلى تبديد القلق الدولي من الاتفاق الأمني الذي أبرمته في شهر إبريل/ نيسان الماضي، مع جزر سليمان، جنوبي المحيط الهادئ، نافية نيتها إقامة قاعدة عسكرية فيها، ومعددة في الوقت ذاته المزايا التي سيحصل عليها الأرخبيل الواقع في منطقة استراتيجية من الاتفاق مع بكين. وجاء هذا المسعى خلال زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى هونيارا، عاصمة جزر سليمان، أمس، في مستهل جولة تشمل ثماني دول في المحيط الهادئ، أعلنت منها بابوا غينيا الجديدة وفيجي وكيريباتي وساموا، بالإضافة إلى إجراء مكالمات فيديو مع قادة مايكرونيسيا وجزر كوك التي تتمتع بحكم ذاتي ضمن نيوزيلندا، وذلك لإطلاق مبادرة تهدف إلى توسيع التعاون الأمني والتبادل الحرّ في المنطقة. وتأتي جولة الوزير الصيني بعد يومين من مغادرة الرئيس الأميركي جو بايدن المنطقة، بعدما أنهى زيارته الأولى إليها منذ تبوئه الرئاسة في 2020، والتي شملت كوريا الجنوبية واليابان. وأطلق بايدن بدوره من طوكيو، الإطار الاقتصادي الأميركي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، والذي يعد أقل من اتفاق للتجارة الحرّة، لكنه يريد إظهار تصميم واشنطن على تعزيز الإطار الاقتصادي لتحالفاتها في المنطقة.

وبدا الوزير الصيني من هونيارا جولة في دول عدة في المحيط الهادئ، ستشمل مبادرة تهدف إلى توسيع التعاون الأمني والتبادل الحرّ في المنطقة. ويتضمن مشروع الاتفاق، بحسب وكالة «فرانس برس»، التي اطلعت على مسودة له، بدءاً بسمح بنشر قوات بحرية صينية على الجزيرة الواقعة على بعد أقل من ألفي كيلومتر من أستراليا. كما تعرض مسودة الاتفاق الواسع النطاق خطة على خمس سنوات، واحتمال إبرام اتفاق إقليمي للتجارة الحرة. وستعرض الاتفاقيات على عشر دول جزرية صغيرة مساعدات صينية بملايين الدولارات.

وأكد وزير الخارجية الصيني وانغ يي أمس، خلال مؤتمر صحافي بعد لقائه نظيره من جزر سليمان جيريمايا مانيلي، أن بكين «لا نية لديها على الإطلاق» في بناء قاعدة عسكرية في جزر سليمان بعد تكهنات سرت حول هدف الاتفاق الأمني الذي أبرمته مع هونيارا، لا سيما من قبل الولايات المتحدة وأستراليا. وقال وانغ: بي إن الاتفاق «لا لبس فيه وصريح وصادق».

وقال وانغ بي إن هذا الاتفاق «لا يُفرض على أحد، لا يستهدف أي طرف آخر، ولا نية على الإطلاق لبناء قاعدة عسكرية». وطالب الوزير الصيني بعدم «التدخل» أو «عرقلة التعاون بين الصين وجزر المحيط الهادئ»، لافتاً إلى أنه من شأن الاتفاق الأمني أن يساعد حكومة جزر سليمان في الحفاظ على الاستقرار والأمن على المدى الطويل في ضوء حاجات جزر سليمان ومطالبها»، وأعرب عن أمله في أن تشكل العلاقات بين بلاده وجزر سليمان نموذجاً للتعاون بين الصين والدول في المنطقة المطلّة على المحيط الهادئ، مضيفاً أن جزر سليمان حصلت على «شريك حقيقي وموثوق به» من خلال إقامتها علاقات دبلوماسية مع بكين.

وكانت الحكومة الأسترالية السابقة المحافظة برئاسة سكوت موريسون، والتي خسرت الانتخابات يوم السبت الماضي، قد اعتبرت أن بناء قاعدة عسكرية في جزر سليمان هو «خط أحمر». وتعليقاً على المبادرة الصينية، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس: «نشعر بالقلق من أن يتم التفاوض بشأن هذه الاتفاقات خلال عملية متسرعة وغير شفافة»، وفيما أشار إلى أن دول المحيط الهادئ هي سيدة قرارها، قال برايس إن الصين «تتبع نمط تقديم صفقات مبهمة وغامضة مع القليل من الشفافية أو المشاورات الإقليمية». يذكر أنه في رسالة إلى نظرائه من قادة منطقة الهادئ، حذّر رئيس ولايات مايكرونيسيا المتحدة ديفيد ناتوبلو من أن الاتفاقيات تبدو «جذّابة» من النظرة الأولى، لكنها ستسمح للصين «بدخول منطقتنا والسيطرة علينا».

(رويترز، فرانس برس)

شرق غرب

الصومال: تعيين مدير لجهاز الاستخبارات

أعلنت الحكومة الصومالية في جلستها الأسبوعية، أمس الخميس، تعيين النائب مهد صلاد مديراً لجهاز الاستخبارات والأمن الوطني، وذلك بعد أشهر من شغور المنصب، بعد إقالة المدير السابق فهد ياسين في أواخر عام 2021. وشغل صلاد مناصب عدة في فترة حكم الرئيس حسن شيخ محمود الأولى (2012-2016)، وتقلد منصب نائب وزير الخارجية الصومالي عام 2014، كما عين بعد ذلك وزير الدولة لشؤون الرئاسة في عام 2015.

(العربي الجديد)

إسبانيا: إصلاحات استخبارية بعد فضيحة «بيغاسوس»

أعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز (الصورة)، أمس الخميس، إصلاح القانون الذي يحكم عمل أجهزة الاستخبارات، وذلك بهدف «تعزيز الرقابة القضائية»، في أعقاب فضيحة تجسس الاستخبارات الإسبانية على هواتف مسؤولين استقلاليين كتالونيين، بواسطة برنامج التجسس الإسرائيلي «بيغاسوس». كما أكد سانشيز اعتماد قانون جديد مرتقب يتعلق «بالمعلومات السرية»، إذ يعود التشريع المعتمد حالياً إلى عام 1968.

(فرانس برس)

كشمير: الهند تعتقل معارضين

اعتقلت الشرطة الهندية في كشمير، المتنازع عليه مع باكستان، أمس الخميس، ما لا يقل عن 10 شبان وصبية خلال مداهمات ليلية في أعقاب تظاهرة مناهضة للهند، اندلعت بعدما حكمت محكمة هندية على محمد ياسين مالك، الزعيم الكشميري البارز المؤيد للاستقلال، بالسجن مدى الحياة.

(أسوشييتد برس)

الرئيس الكوبي لن يشارك في قمة الأميركيتين

أعلن الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل (الصورة)، مساء أمس الخميس، أنه لن يشارك «في أي من الأحوال» في قمة الأميركيتين، المقرر عقدها بين 6 و10 يونيو/ حزيران المقبل في الولايات المتحدة، التي لمحت إلى أنه قد لا تتم دعوته إليها. وكتب دياز كانيل في تغريدة على «تويتر»: «يمكنني أن أؤكد لكم أنني لن أحضر بأي من الأحوال»، مشيداً «بالموقف الشجاع واللائق من دول عارضت هذه الاستبعادات» عن القمة.

(فرانس برس)

روسيا: سلوتسكي يخلف الشعبوي جيرينوفسكي

أصدر المجلس الأعلى للحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي، أمس الخميس، توصية للمشاركين في المؤتمر المقرر عقده اليوم الجمعة لانتخاب رئيس جديد للحزب، لدعم ترشيح رئيس كتلة الحزب بمجلس الدوما (النواب)، ليونيد سلوتسكي، خلفاً لمؤسس الحزب الراحل فلاديمير جيرينوفسكي، أحد رموز اليمين المتطرف والشعبوية والذي كان مقرباً من الرئيس فلاديمير بوتين. وكتب نائب رئيس كتلة الحزب الليبرالي الديمقراطي، ياروسلاف نيلوف، على قناته على «تلغرام»: «اتخذ المجلس الأعلى قراراً بإدراج ترشيح ليونيد سلوتسكي لمنصب رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي ضمن استمارة التصويت».

(العربي الجديد)

تقرير

فرنسا... باب نديامي مشروع رئيس من الأقلية السوداء

عيّن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المولود من أصول أفريقية باب نديامي وزيراً للتربية، في رسالة موجهة لليمين المتطرف واليسار الراديكالي

نديامي متخصص في الأقليات والتاريخ الاجتماعي الأميركي (لودوفيك مارانْ/فرانس برس)

لندن ـ **بشير البكر**

تعيين المؤرخ باب نديامي وزيراً للتربية الوطنية في فرنسا، هو مفاجأة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في بداية ولايته الرئاسية الثانية، وقبل الانتخابات التشريعية في 12 و19 يونيو/حزيران المقبل. ويتوجه ماكرون إلى إحداث صدمة ثقافية هوياتية، في ظل مشهد سياسي واجتماعي يتسم بالتعقيد، عكست جانباً منه الحملة من أجل الانتخابات الرئاسية التي جرت في دورتيها الأولى والثانية في 10 و24 إبريل/نيسان الماضي.

وأسفرت الحملة والانتخابات عن تنامي تيارين متنافرين، اليمين المتطرف بزعامة مارين لوبان التي حصلت على نسبة 23 في المائة في الدورة الأولى، و41 في المائة في الدورة الثانية بمواجهة ماكرون، بينما جاء في المرتبة الثالثة في الدورة الأولى زعيم معسكر اليسار الراديكالي جان لوك ميلانشون بنسبة 22 في المائة. ومن الواضح أن ماكرون ميّال إلى إقامة سد أمام هذا الزحف من الطرفين، ليبقى القوة الرئيسية صاحبة الأغلبية، وهذا أمر سوف تقرره صناديق الاقتراع في الانتخابات التشريعية التي باتت على الأبواب. وإذا نجح رهان الرئيس الفرنسي في الوصول إلى أغلبية، فإنه سيحاول المضي في تنفيذ برامجه التي بدأها في الولاية الرئاسية الأولى، وإلا فإنه سيصبح أسيراً لنزاع تياري اليمين واليسار المتطرفين، الذي بات يهدد بتسميم المناخ العام في فرنسا، وتعميق الشرخ بين جزء من الفرنسيين تستهويهم الطروحات العنصرية، وأكثرية المجتمع المناهض لهذه الأفكار.

وكدليل على توجه ماكرون لفتح ورشات جديدة، فإنه ذهب نحو الميدان التربوي والثقافي، فاختار وزيرة للثقافة من أصول لبنانية ربما عبد الملك (هاجرت مع أهلها إلى فرنسا عندما كان عمرها 10 سنوات)، ووزير من أصول أفريقية للتربية الوطنية والشباب باب نديامي. وعلى الرغم من المكانة التي تحتلها الثقافة، فإنها ليست محل تجاذب كبير يقدر ما تشكله التربية والتعليم.

وهنا تتوجب الإشارة إلى أن وزير التربية السابق جان ميشيل بلانكير، الذي تسلّم المنصب منذ وصول ماكرون إلى الإليزيه في عام 2017، هو وزير تقليدي، وكان صاحب رؤية للعودة بالمدرسة الفرنسية إلى الخمسينيات، وضد الجندرة. وحلّ في مكانه اليوم وزير ذو صبغة سياسية صريحة، هاجسه قضايا الأقليات على الطريقة الأميركية.

واستغل ماكرون أن الوزير السابق لم يكن يحظى بشعبية بسبب ما أثاره من ردود الفعل الغاضبة ضده، نتيجة مواقفه في ما يخص قضية مقتل المدرس صامويل باتي في أكتوبر/تشرين الأول 2020 على يد لاجئ شيشاني. واعتبر عالم الاجتماع ميشال فيفيوركا أن ماكرون أراد إرسال إشارة سياسية باختياره للوزير الجديد المعروف بأفكاره اليسارية، لموازنة مواقف الوزراء السابقين في التعليم والشباب والتعليم العالي والداخلية الذين نددوا في الأشهر الأخيرة بالتقارب بين اليسار والإسلام السياسي. ولهذا السبب، فإن الوزير الجديد مستهدف من اليمين المتطرف، بحسب صحيفة «لوموند».

يعد الوزير الجديد مؤرخاً بارزاً. وهو متخصص في الأقليات والتاريخ الاجتماعي للولايات المتحدة، ومؤلف كتاب «الشرط الأسود». أثار توزيره ردود فعل واسعة غاضبة من اليمين المتطرف والتقليدي، وترحيباً واسعاً من قوى اليسار وأوساط الهجرة وحقوق الإنسان.

يريد ماكرون إحداث صدمة ثقافية هوياتية في مشهد معقد

وعلى الرغم من ذلك، هناك من يعتبر أن هذه الخطوة عبارة عن ضربة استباقية من ماكرون موجهة ضد ميلانشون تحديداً، في تلك حوله قوى اليسار وترشحه لرئاسة الحكومة، في حال نالت الأكثرية النيابية في الانتخابات التشريعية المقبلة. وأحد أهداف خطوة تعيين الوزير الجديد هو إضعاف ميلانشون.

من ناحية أخرى، يعد التوقيت مهماً في لحظة تشهد فيها فرنسا انقساماً بين اتجاه عام، يدعو إلى مقاربة المشاكل الداخلية باعتماد المعيار الاجتماعي، وتمثله أوساط الهجرة واليسار، وبين يمين شعبوي متطرف وعنصري، يفضل المعيار القومي والديني أو «الإثني - العرقي»، والذي وصل إلى مراتب متقدمة على مستوى أوروبا. ومن هنا تعتبر محاولة ماكرون من أجل تشكيل مسار تربوي واجتماعي ثقافي مختلف ضربة من شأنها أن تعيد خلط الأوراق، وتغيير المواقع والتحالفات.

هناك آراء يجري تداولها حول قرار ماكرون بتعيين وزير من أصول أفريقية في موقع مهم، وثمة من يرى في ذلك إشارة صريحة لفتح الطريق أمامه كي يصبح رئيسا لفرنسا من هنا إلى 20 عاماً. بل إن أصحاب نظرية المؤامرة، يعتبرون أن ماكرون قد وضع باب نديامي عن وعي وتخطيط، على هذا الطريق. وهو بذلك غير بعيد عما يحصل من تحولات في الولايات المتحدة منذ ثلاثة عقود على مستوى ما يعرف بـ«القوة السوداء» الهوياتية، والتي قادت إلى وصول باراك أوباما إلى الرئاسة في عام 2009.

وتلتقي في شخصية الوزير الجديد مزايا عدة، وتشغل عدة وظائف منذ العام الماضي: منصب المدير العام لمتحف تاريخ الهجرة، كما يتولى في المركز الوطني للسينما رئاسة لجنة «صور التنوع»، ومدرس في كلية العلوم السياسية في باريس. نديامي حاصل على الدكتوراه من مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس، وأجرى دراسات أخرى معمقة في التاريخ، وحاز دكتوراه من جامعة فرجينيا الأميركية.

بعد هذا الكاتب والمثقف الفرنسي ذو الأصل الأفريقي من بين المثاقرين بثقافة «الزنوجة»، التي تقوم على أساس أهمية الشعور بالانتماء لأفريقيا، وارتباط جميع ذوي الأصول الأفريقية في جميع أنحاء العالم. وفي مقال له في صحيفة «ليبراسيون»، قال إنه يؤيد «الإحصاء العرقي»، وهي ممارسة مثيرة للجدل ومحظورة في فرنسا.

لم تعد الاعتراضات على طريقة حكم «طالبان» تقتصر على خصومها داخل أفغانستان وخارجها، بل صارت تنتشر على شكل تصريحات تصدر عن أسماء بارزة من داخل الحركة، إذ بدأ هؤلاء ينتقدون سياسات «طالبان» وتضييقها على الأفغان

قادة في الحركة ينتقدون طريقة الحكم

أفغانستان: تململ داخل طالبان

كابول ـ **العربي الجديد**

بعد 9 أشهر في الحكم، أظهرت حركة طالبان الأفغانية أنها لا تزال عالقة في نهجها السابق الذي كانت تتبناه في التسعينيات، مخالفة توقعات الأفغان وبعض الأطراف الخارجية بأنها قد تغيّرت في السنوات الأخيرة بعد تعاملها مع العالم. فقد تراجعت الحركة عن إعلانها السابق افتتاح المدارس الثانوية للفتيات، قائلة إنها ستظل مغلقة إلى أن تُوضع خطة وفقاً للشريعة الإسلامية. كما أمرت النساء الأفغانيات بتغطية وجوههن، واستبعدتهن إلى حد كبير من الوظائف العامة، وفرضت قيوداً على حرية سفرهن. فضلاً عن التضييق على المجال العام والساسة والمثقفين ومختلف أطياف الشعب، في إطار محاولات الحركة للسيطرة على المجتمع ولا سيما عبر وزارة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، لتؤكد أنها ما زالت عالقة في الماضي، وربما تسعى لإعادة فرض ما كانت تؤمن به قبل عقود عندما كانت في السلطة، والدفع مجدداً بمشروعها الأيديولوجي من خلال فرض تصورها للشريعة. هذه التطورات دلت على أن الحركة لا تزال ملتزمة بأيديولوجيتها المتشددة، ما جعل الانزعاج والتململ يشتد ليس فقط بين أطياف الشعب والمجتمع الدولي فحسب، بل حتى داخل صفوف «طالبان» نفسها.

ويبدو أن بعض قادة «طالبان» مستائون من سياسات الحركة، خصوصاً المتعلقة بالنساء وتعليم الفتيات والتعامل مع العالم ومع ملفات عديدة أخرى، وأيضاً بسبب الفكر السائد (يقوده شيوخ المدرسة الدينية)، ولأن المسلحين على الأرض هم من يدافعون عن هذه السياسات، لا يمكن للكثيرين رفع أصواتهم.

في الأيام الأخيرة، بدأ بعض قادة «طالبان» ينتقدون علناً تلك السياسات، ويدعون قيادة الحركة إلى مراجعة الأمور قبل فوات الأوان. ومن هؤلاء نائب وزير الخارجية، نائب رئيس المكتب السياسي لـ«طالبان»، الملا شير محمد عباس ستانكزاي، الذي تحدث علناً وبكل صراحة، في كلمة له أمام قادة «طالبان» في ذكرى مقتل زعيم الحركة السابق الملا أختر منصور الذي صادف في 22 مايو/أيار الحالي، وقال إن التعامل مع المرأة الأفغانية غير مناسب، وهي نصف المجتمع، وإغلاق المدارس في وجهها غير لائق. وأشار إلى أن «المرأة الأفغانية باتت محرومة من كل حقوقها، لذا علينا أن نغيّر سياساتنا». كما قال إنه، خلال ستة عقود من حياته، رأى «13 رئيساً للبلاد، آخرهم الملا هيبت الله أخوند زاده» زعيم الحركة، «وكلهم ذهبوا بعد أن تعارضوا مع الشعب، فالشعب له كلمة ولا يمكن لأحد أن يحكم هذه البلاد من دون إرضائه». كذلك،

أفغانيات يتظاهرن ضد أمر النساء بتغطية وجوههن (وكيل كوهصار/فرانس برس)

> **ستانكزاي: لا يمكن لأحد حكم البلاد من دون إرضاء شعبها**

قال القيادي البارز في الحركة مولوي لطيف الله حكيمي، وهو أحد المقربين من وزير الدفاع ونجل الملا عمر الملا يعقوب، في كلمة له أمام اجتماع لقادة «طالبان» في كابول أخيراً: «عليكم أن تفهموا أن هذا الشعب مظلوم جداً، وقد مورست عليه أنواع من العنف والظلم، فإياكم أن تزيدوا في معاناته». وأضاف: «نرى أن المسلحين يدخلون منازل الناس ويفتشون جوالاتهم، ويرغمونهم على فعل أعمال أو ترك أخرى، ذلك غير مسموح به لا أخلاقياً ولا شرعياً». وخاطب الحركة بالقول: «وسعوا صدركم لأبناء الشعب قبل فوات الأوان». ثم توجّه لوزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قائلاً «عليكم بالتعامل بالحكمة والموعظة الحسنة، وتجنب ممارسة القوة والظلم مع أبناء شعب يعاني منذ أربعة عقود». وسبق أن قال عضو المكتب السياسي للحركة أنس حقاني، في خطاب له في ولاية خوست قبل أيام، إنه «لا يجب التضييق على الناس باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، مضيفاً «علينا أن نتعامل مع الشعب الأفغاني بكل عطف ومرونة وألا نضيّق على أحد بإجراءات أو ذرائع مختلفة».

ولاقت كل تلك المواقف ترحيباً من أطياف الشعب الذي تضايق من سياسات «طالبان» والوضع المعيشي بشكل عام. وفي هذا الشأن، قال الأكاديمي الأفغاني حفيظ الله تسل، لـ«العربي الجديد»، إن «لهذه المواقف دلالات كثيرة، منها أن كل قيادة طالبان ليست راضية عن سياسة الحكومة الحالية، وأن بعضاً من هؤلاء القادة يدركون ما تمر به أفغانستان في الوقت الراهن في كل المجالات؛ السياسية والاقتصادية والمعيشية، وحتى الاجتماعية». وتابع «كما أن هذه المواقف تشير إلى وجود خلافات داخل الصف القيادي في الحركة، فنبرة كلام ستانكزاي تشير إلى أنه منزعج جداً، لا سيما أن هناك تسريبات تؤكد وجود فجوة كبيرة بين طالبان القندهاريين وبين شبكة حقاني، خصوصاً في موضوع تعليم الفتيات وحقوق النساء والتعامل مع بعض الدول الصديقة». وأضاف: «فشلت طالبان في سياساتها الخارجية إلى حد كبير، إذ لم تتمكن إلى الآن من التعامل المناسب مع العالم، خصوصاً الجيران وبعض الدول الصديقة». ورأى تسل أن «طالبان بتعاملها الحالي، خصوصاً ما تقوم به وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تخلق لنفسها عقبات في إطار انتزاع الاعتراف الدولي، وهو ما يدفع ثمنه الشعب». وأوضح أنه «بسبب ذلك، نظام البنوك معطل، والتجارة متعثرة، والأمور الاقتصادية لا تسير بشكل مناسب. الشعب متضايق، بالتالي هو سينفجر يوماً ما، وهذا ما يدركه بعض قادة طالبان». وكان مجلس الأمن الدولي قد دعا، في بيان تبناه يوم الثلاثاء الماضي، «طالبان» إلى «التراجع بسرعة عن السياسات والممارسات التي تقيّد حالياً حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات الأفغانيات».

وليس تعامل الحركة مع عامة الشعب فقط كان محط استياء، بل أيضاً سياساتها مع مسؤولين سابقين. فبعدما تم ترويج أنباء عن أن «طالبان» تعمل من أجل عودة من خرجوا من البلاد والاستفادة منهم في تحسين الأمور، لم يشجع تعاملها مع الساسة الموجودين في أفغانستان الخارجين من البلاد على العودة. على سبيل المثال، مُنع الرئيس الأفغاني الأسبق حامد كرزاي، الذي كان يعتبر «طالبان» قبل مجيئها إلى كابول وعناصرها إخوة له، من السفر إلى الإمارات للمشاركة في مراسم العزاء بوفاة رئيس الإمارات الراحل الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان. وفي تعليق له على ذلك، قال الكاتب والإعلامي الأفغاني سيد محمد إبراهيم خيل، لـ«العربي الجديد»، إن «طالبان تعلن من جهة تشكيل لجنة من قادتها من أجل التواصل مع من خرجوا من البلاد من الساسة والكادر العملي ليعودوا إلى البلاد، ولكن في الداخل تعاملها أسوأ ما يمكن مع الساسة والمثقفين».

سفر السياسيين بضمانات

قال الكاتب سيد محمد خيل إن «طالبان لا تسمح للساسة السابقين بالخروج من البلاد إلا إذا قدموا ضمانات، مثلما حصل مع رئيس لجنة المصالحة السابق عبد الله عبد الله عندما سافر للهند ليزور أهله بعيد الفطر، إذ ضمن الرئيس السابق حامد كرزاي عودته، في حين لم يسمح للأخير بالخروج للمشاركة بعزاء رئيس الإمارات». وتساءل: «إذا كان هذا هو تعامل الحركة مع الموجودين في أفغانستان، فكيف يمكن للسياسيين الآخرين أن يعودوا؟».

متابعة

خان يتمسك بتبكير الانتخابات

> أمهل رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان الحكومة 6 أيام لإقرار الانتخابات المبكرة، مواصلاً تحشيد الشارع بعد الإطاحة به من السلطة في إبريل الماضي

إسلام أباد ـ **العربي الجديد**

أمهل رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان، الحكومة الباكستانية برئاسة شهباز شريف، 6 أيام لإقرار انتخابات مبكرة، بعد إنهائه أمس الخميس «مسيرة كبرى» وصلت إلى العاصمة إسلام أباد ليل الأربعاء ـ الخميس، وضمّت الآلاف من أنصاره. وألغى خان إعلاناً سابقاً له بعزم أنصاره على الاعتصام في العاصمة حتى إقرار تبكير الانتخابات، وذلك بعد توترات وأعمال عنف وملاحقات نفّذتها الشرطة طوال الأيام الماضية بحق المشاركين في المسيرة، فيما كانت الشرطة قد احتشدت بكثافة خلال اليومين الماضيين في العاصمة استباقاً لحراك حزب «حركة إنصاف».

وأطاح البرلمان الباكستاني بعمران خان وحكومته في 10 إبريل/نيسان الماضي، بحجب الثقة عنه، فيما كان بعض أنصار حزبه «حركة إنصاف» داخل البرلمان يتخلون عنه. ومن ذلك الحين، يحاول هذا الحزب حشد الشارع لتصعيد الضغط على الحكومة الائتلافية الهشة لدفعها نحو الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة. ومن المفترض أن تجرى الانتخابات في باكستان في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهو التاريخ الذي كان يجب أن تنتهي خلاله ولاية خان المنتخب في عام 2018. ومنح خان مهلة 6 أيام لحكومة شريف لإعلان تاريخ موعد الانتخابات المبكرة، مهدّداً بالعودة مع أنصاره إلى العاصمة وتنظيمهم اعتصاماً فيها. وجاء ذلك خلال إلقائه كلمة أمام المشاركين في المسيرة قبل إنهائها. وقال خان: «الرسالة التي أريد توجيهها إلى هذه الحكومة المستوردة، أن عليها إقرار انتخابات مبكرة في غضون 6 أيام، وحلّ المجالس والدعوة إلى إجراء الانتخابات في يونيو/حزيران المقبل». ولم يعلن خان في كلمته سبب إلغاء قراره بالاعتصام في العاصمة، لكنه قال إن الحكومة تريد أن تجعل حزبه في مواجهة مع الجيش والشرطة، وأن تخلق حالة من الفوضى في البلاد، مضيفاً أنه «رجل يعمل من أجل التوحد بين المؤسسة العسكرية والسياسيين وجميع أطياف الشعب».

وشنّ خان هجوماً عنيفاً على حكومة شهباز شريف، متهماً إياها بأنها «عميلة وغير منتخبة»، وأن نصف أعضائها «مرتبطون بقضايا فساد». وقال إن الحكومة «هي عبارة عن خلية مكونة من بعض الفاسدين والمهربين لأموال باكستان». واتهم خان الحكومة الحالية بشنّ حملة اعتقالات في صفوف قيادة حزبه، ووضع العقبات في طريق المسيرة إلى العاصمة، واستخدام كل أساليب العنف لمنع أنصاره من التجمع، مؤكداً أنها فشلت في مسعاها. واتهم رئيس الوزراء الباكستاني السابق الشرطة بقتل بقتل اثنين من المشاركين في المسيرة، طالباً من المحكمة العليا النظر في ذلك.

وكانت وزارة الداخلية الباكستانية قد أعلنت ليل الأربعاء ـ الخميس نشر قوات الجيش في المناطق الحساسة من العاصمة الباكستانية من أجل الحفاظ عليها ومنع المتظاهرين من الوصول إليها. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع بكثافة أمس لتفريق أنصار خان لدى تجمعهم قرب مقر البرلمان في منطقة دي شوك بالعاصمة قبل وصول المسيرة الكبرى. وأعربت لجنة حقوق الإنسان في باكستان عن «قلقها العميق إزاء الأساليب الاستبدادية للشرطة». وفور تراجع أنصار خان ومغادرتهم العاصمة، أعلنت المحكمة العليا تشكيل لجنة من كبار قضاتها للنظر في دعوى قدمتها الحكومة ضد خان، بتهمة مخالفة حكم القضاء، حيث كانت المحكمة العليا قد سمحت لخان بتنظيم مسيرته في العاصمة لكنها طلبت أن تتجمع في ميدان إكسبرس بعيداً عن المناطق الحساسة، لكنه لم يمثل لطلبها. وقال المدعي العام أشتر أوصاف، إن خان انتهك سيادة المحكمة، وإن أنصاره ألحقوا أضراراً بالممتلكات العامة، كما أربك الخطط الأمنية بتغييره مكان التجمع. ومنذ الإطاحة بحكومته في إبريل الماضي بعد فقدان الأغلبية في البرلمان وسحب الثقة عنه، يواصل عمران خان اتهام الولايات المتحدة بالوقوف وراء الإطاحة به، مؤكداً أنه سيظل يحرك الشعب من أجل إرغام الحكومة على حلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة. وتؤكد تسريبات صحافية أن رئيس الوزراء شهباز شريف وحزبه «الرابطة الإسلامية» يرغبان أيضاً بإجراء انتخابات المبكرة، وسط ازدياد الوضع المعيشي سوءاً بما يضّر بوضعه السياسي وحكومته. إلا أن شريف لن يحصل على الأرجح على موافقة الأحزاب المتحالفة معه، كما أن المؤسسة العسكرية لن ترغب في إجراء انتخابات في الوقت الراهن، لأن خان نجح في التحشيد شعبياً، وقد يعود إلى السلطة.

- الاحتلال في أعلى مراحل التأهب، والمقاومة ترفع من وتيرة الخطاب التحذيري، والأحد يوم الفصل إذا جرت مسيرة الأعلام أو لم تجرِ

- للمهتمين بالقضية الفلسطينية وما يجري في ساحتها من تطورات، وللتوضيح. محكمة الاحتلال ألغت فقط قرار السماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى، وأداء طقوسهم التلمودية. أما مسيرة الأعلام، فما زالت قائمة. وعليه، لتبقَ عيونكم على #القدس يوم الأحد

- 16 ألف مستوطن، سيمرون من باب العامود مباشرة مع إقامة الرقصة التلمودية في ميدانه، رافعين أعلام الاحتلال. جزء من برنامج مسيرة الأعلام

- لا مفر من إعلان مجلس الأمن الدولي #لبنان_دولة_فاشلة وبالتالي كف يد #المنظومة #المافيوقراطية وتطبيق القرارات #1559 #1680 #1701 وحصر حمل السلاح بقوى الدولة الذاتية، تطبيقاً للدستور، واتفاق #الطائف

- الدولار طالع طلوع بدون أي مبرر بس سؤال النواب والوزراء ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وحاكم مصرف لبنان والقضاء شو شغلتن بالظبط؟ استحوا بقا #الدولار

- تحذيرات هنري كيسنجر الأخيرة للغرب من دحر روسيا هو غزل معها خشية تقاربها مع الصين. قبل 10 أيام اعتبر كيسنجر أن الصراع في أوكرانيا سيستنزف روسيا ويمنعها من أن تصبح دولة قطب مناوئ. كيسنجر يناور سياسياً

- قيس سعيّد يحمل فكرة الدولة أنا وأنا الدولة. فبمبادراته يفكك الدولة ومؤسساتها، والمجتمع ومنظماته. يريد أن يبقى معه موالون له يدمرون البلاد #يسقط_الانقلاب

- الاتفاق النووي انتهى. ثمة تصعيد آتٍ في #سورية و#إيران و#لبنان و#اليمن و#العراق، وعقوبات على شبكات يديرها الحرس الثوري في أنحاء العالم

- مدير الطاقة النووية: نقف مع إيران بمنعطف خطير، يعني صعوبة إحياء الاتفاق النووي وتهيئة الجو لإصدار عقوبات جديدة على إيران